الفصل الخامس

من حوارات المصالحة العبثية
إلى المراجعات الإستراتيجية للمشروع الوطني

بالرغم مما أشرنا إليه في الفصول السابقة من كون الانقسام يتجاوز مجرد الخلاف بين حركة فتح وحركة حماس، إلا أننا كنا نؤكد على ضرورة المصالحة ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه، سواء على مستوى السلطة والحكومة أو على مستوى منظمة التحرير أو على المستوى الاجتماعي والقانوني والتعليمي، حيث كنا نراقب التداعيات الخطيرة للانقسام، وكيف امتدت إلى كل نواحي الحياة، وكيف توظف إسرائيل الانقسام لتحقيق أهدافها في الاستيطان والتهويد.

كنا نراهن على عودة الوعي الوطني عند الأحزاب والفصائل وتحديداً حركتي فتح وحماس عندما يروا النتائج المدمرة للانقسام وكيف أن إسرائيل وواشنطن ودول عربية وإقليمية تتلاعب بهم وتوظفهم لخدمة أجندتها الخاصة. كنا نأمل إن لم تستطع الأحزاب توحيد مواقفها لمواجهة التحديات الإسرائيلية والمتغيرات من حولنا فعلى الأقل تصارح الشعب بالحقيقة وتعترف بأخطائها. لكن ثقافة النقد والنقد الذاتي ليس من ثقافة نخبنا السياسية والمراجعة غير واردة في حساباتها، لأن النقد والمراجعة تعني تحديد مواطن الخطأ والخلل وهذا يستدعي محاسبة المخطئين، والأحزاب والنخب السياسية لا تريد أن تعترف بالخطأ، وليست مستعدة للمحاسبة.

وهكذا طوال السنوات السبع ما بعد سيطرة حماس على القطاع ومحاولات حثيثة تجريها أطراف داخلية وعربية وغير عربية لجمع طرفي المعادلة الفلسطيني على طاولة الحوار، من السودان إلى اليمن والسنغال وانتهاء بمصر والدوحة، حوارات بعد حوارات، ولكنها كانت أقرب إلى حوار الطرشان، ففيما كانت الابتسامات توشح وجوه رئيسي وفدي حماس وفتح وهم يعلنون أمام الفضائيات عن

التوصل لاتفاق مصالحة، كانت الأمور تجري على أرض الواقع عكس ما يقولون، حيث كان الانقسام يترسخ يوماً بعد يوم.

أولاً: تراجيديا حوارات المصالحة

بعد الانقسام بدأ قادة الفصائل الفلسطينية بالتوافد إلى أرض الكنانة لعل وعسى أن يتفقوا على مواثيق شرف تكون أدعى للاحترام والقدسية من المواثيق التي تم توقيعها في رحاب مكة المكرمة. لا ندري بالضبط رقم جولات الحوار، ولكنها بالتأكيد تعد بالمئات، جولات حوار بين حركتي فتح، وحماس بدأت في بداية التسعينيات في السودان ثم انتقلت إلى أكثر من موقع داخل البلد وخارجه. في بدايات الحوار كانت المواقف والمواقع تبدو متباعدة، فحركة حماس كانت تطرح نفسها كحركة مقاومة لا تفرط بأي جزء من فلسطين ولا تسعى لسلطة أو حكم، ولا تقبل بأي مساومة أو مهادنة مع العدو، فيما كانت توسم المنظمة وحركة فتح بالتفريط بالحقوق الوطنية وبمهادنة العدو...الخ، واليوم تغيرت الظروف، والواقع والمواقع، وتغيرت موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية، أصبحت حركة حماس حكومة وتقبل بسلطة على غزة مع تأجيل كل القضايا الأخرى بما فيها القدس وعودة اللاجئين، ومع ذلك ما زال الخلاف محتدماً، وما زالت المواقف المعلنة كما هي مع إضافة موضوع الانقلاب وتداعياته ثم الخلاف حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

يعود مجدداً الملف الفلسطيني الداخلي ليد الأنظمة العربية، خصوصاً مصر، لإصلاح ما أفسدته الطبقة السياسية الفلسطينية، إلا أن العرب هذه المرة يستلمون الملف تحت عنوان مساعدة الفلسطينيين على المصالحة وحل مشاكلهم الداخلية، عودة لا تعبر عن القدرة أو الرغبة في استلامه بل بسبب الإحراج- مع أن بعض الأطراف العربية رعت الانقسام وكانت عرابة المخطط منذ خطوته الأولى- عودة الأنظمة العربية للتعامل مع الملف الفلسطيني الداخلي مجدداً تؤيده وترغب به كل القوى السياسية الفلسطينية، حتى حركة حماس التي راهنت لسنوات على الجماهير العربية والإسلامية وعلى حلفائها العقائديين دون طائل، لم تجد مناصاً من اللجوء للأنظمة العربية ولمصر

تحديداً التي تربطها مع إسرائيل وواشنطن علاقات مميزة. هذا الرجوع هو مؤشر على فشل كل مكونات المشهد السياسي الفلسطيني على حل المشاكل والصراعات الداخلية، وللأسف هذه العودة قد تشعر الأنظمة العربية ببعض الراحة، حيث لم يعد مبرراً للفلسطينيين لاتهام العرب بالتقاعس ما دام الفلسطينيون أنفسهم متقاتلين ومختلفين على السلطة وعلى كل شيء.

حتى نكون صادقين مع أنفسنا عند الحديث عن المصالحة، دعونا نُعمل العقل أو نحسبها بالعقل بعيداً عن التمنيات والعواطف لكي لا يصاب المواطن الفلسطيني بمزيد من النكسات وخيبة الأمل. إعمال العقل يتطلب أن نكون أكثر وضوحاً وصراحة، حتى نكون عقلانيين وصريحين في التعامل مع واقع الأمور واستشراف المستقبل، يجب التمييز ما بين الحوار والمصالحة من جانب والربط ما بين المصالحة والتسوية السلمية من جانب آخر حيث المصالحة لا تنفصل عن المفاوضات مع إسرائيل وعن التسوية ومتطلباتها. الحوار قد يحدث، وهو جرى قبل ذلك ويجري اليوم، وقد تجلس حركتا فتح وحماس بوجود وسيط عربي أو بدونه وقد تستمر الحوارات لسنوات، ولكننا لا نريده حواراً من أجل الحوار بل حواراً يؤدي إلى مصالحة وطنية، الحوار الذي لا يؤدي للمصالحة الوطنية لا قيمة له وسيكون مصيره مثل مصير المفاوضات مع إسرائيل، والتي استمرت سنوات دون حصاد وطني يرضى عنه الشعب.

في ظل الحالة العربية الراهنة، فإن أية مبادرة عربية للمصالحة ستكون نتاج توازنات عربية معقدة وشاقة، هذا إن اتفق العرب على مبادرة. في ظل الحالة العربية المُطبِّعة بغالبيتها مع إسرائيل أو متجهة نحو التطبيع لا يمكن للعرب استحداث مصالحة وطنية تتعارض مع شروط إسرائيل والولايات المتحدة، وحتى لا نعلي من سقف تفاؤلنا، وحتى لا نرمي المسؤولية منذ الآن على مصر والعرب، فإن المصالحة التي تعني وحدة الموقف والسلطة والحكومة والأرض الفلسطينية ومنفتحة ومتواصلة مع العالم الخارجي، لن تكون إلا على أرضية شروط الرباعية ومع وجود قوات عربية أو أجنبية لتضمن ما يتم الاتفاق عليه. ولكن، وحيث أن الأمر يدور عن حوارات، والحوارات تعني البحث عن قواسم أو تفاهمات مشتركة تنتج عن تنازلات متبادلة تؤدي إلى مخارج مشرفة من الأزمة، يمكننا

تصور عدة احتمالات أو سيناريوهات لشكل المصالحة، وأعتقد أن المتحاورين سيكونون أمام الخيارات الآتية للمصالحة:

1- الخيار الأول: المصالحة بمعنى الاتفاق على ثوابت ومرجعيات وطنية ضمن بنية النظام السياسي الذي أوجدته اتفاقية أوسلو، وهذا يشمل الاتفاق على حكومة واحدة وسلطة واحدة في الضفة وغزة. هذه المصالحة لا فرصة أمامها للنجاح إلا إذا كانت متصالحة مع الشروط التي سبق وأن وضعتها الرباعية، فالدول العربية التي سترعى المصالحة لا تستطيع تحسين أو تغيير شروط الرباعية، وهنا لا تكمن المشكلة في تراجع حركة حماس عن انقلابها ولا بالأجهزة الأمنية ولا بالخلاف حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية ومواعيدها، فهذه تداعيات ونتائج لغياب الاتفاق على ثوابت ومرجعيات وطنية متوافقة مع شروط التسوية، وهنا نذَّكر بأنه شُكلت بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة حكومة حمساوية، وكانت النتيجة فرض الحصار على مناطق السلطة وحصار الحكومة بطبيعة الحال، ومزيد من الفلتان والاقتتال الداخلي، ثم شكلت حكومة وحدة وطنية بعد اتفاق مكة برئاسة حركة حماس التي استمرت ملتزمة بمواقفها المتعارضة مع شروط الرباعية، وكانت النتيجة أيضاً استمرار الحصار، ثم حدث الانقلاب فالفصل والقطيعة. وعليه لا يجوز العودة إلى حالة كانت فاشلة خصوصاً أننا لم نسمع من إسرائيل والرباعية تراجعاً عن شروطهم، وكذا لا نسمع من حماس مواقف تشير إلى قبولها بشروط الرباعية، ولا يظهر بالأفق تسوية دولية جديدة بشروط مغايرة أكثر توازناً وعدلاً من تسوية أوسلو، وعليه فإن قاعدة المصالحة وشرطها ضمن المعطيات القائمة هي القبول بشروط الرباعية وإسرائيل. هذه المصالحة تحتاج إلى حكومة توافق وطني مشكلة من كل القوى السياسية تراعي وزن حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة، حكومة على رأسها رئيس وزراء من خارج الأحزاب السياسية وببرنامج سياسي هو وثيقة الوفاق الوطني بعد وضع النقاط على الحروف بالنسبة إلى قضايا وردت بصيغة مبهمة وغامضة، وتحتاج هذه المصالحة إلى وجود أمني عربي وضمانات قوية من العرب حتى لا تحدث عمليات ثأرية وتصفية حسابات خصوصاً في قطاع غزة. كما يكون على رأس اهتمامات هذه الحكومة إعادة بناء الأجهزة

الأمنية، وتهيئة الظروف لانتخابات رئاسية. نخشى أن حركة حماس غير مستعدة لقبول مصالحة بهذا الشكل، وقد تفضل التفرد بالسلطة على قطاع غزة مع استمرار الأوضاع على حالها على القبول بمشاركة في سلطة وطنية على كامل الأراضي المحتلة ضمن الشروط المطلوبة.

2- الخيار الثاني: مصالحة وطنية على أسس نظام سياسي جديد يحرر المشروع الوطني من استحقاقات التسوية المتعثرة ومن المقاومة الفصائلية والمغامرة، هذه المصالحة تتطلب تنازلات من الطرفين للوصول إلى قواسم مشتركة أهمها التعاطي مع فكرة السلام والشرعية الدولية، وفي نفس الوقت إعادة النظر بالمفاوضات ونهجها وبكل ما أنتجت من ترتيبات أمنية وسياسية تقيد الإرادة الفلسطينية، ولكن هذه المصالحة قد تؤدي إلى مواجهة مع إسرائيل، وربما إلى إعادة النظر بوجود السلطة. ونعتقد أن العرب لن يكونوا متحمسين لدفع استحقاقات مثل هكذا مصالحة، وما أنتجت السلطة من مؤسسات وعلاقات ومصالح ستشكل عائقا أيضا أمام هذه المصالحة.

3- الخيار الثالث: مصالحة على أرضية تسوية الأمر الواقع الناتج عن الفصل، بمعنى تنظيم للعلاقة بين حالتين سياسيتين فلسطينيتين منفصلتين مؤقتاً إلى حين تغير الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وهذه المصالحة تعني وقف حملات التحريض والاعتقالات المتبادلة واعتراف بسلطة حركة حماس في غزة وسلطة حركة فتح والمنظمة في الضفة، والسماح لكلا الحركتين وبقية فصائل العمل الوطني بحرية العمل السياسي في الضفة وغزة، مع العمل على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية أو إطار سياسي جديد يشمل كل القوى السياسية بما فيها حماس والجهاد، وحل إشكالية الرئاسة بحيث يكون رئيس واحد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وتتطلب هذه المصالحة دعم مطالب حركة حماس بفتح الحدود مع مصر، وبعدم إعاقة حماس لجهود الحكومة والسلطة في رام الله بمواصلة المفاوضات حول الضفة والقدس وقضايا الوضع النهائي.

4- الخيار الرابع: ما نخشاه هو فشل العرب في التوصل إلى صيغة توافقية حول المصالحة أو تظهر مبادرة للمصالحة غير متوافق عليها عربياً، وفي حالة رفضها من حركة حماس لن يكون أمام مصر إلا رفع الحصار عن قطاع غزة ضمن شروط وبالتدريج، وهو ما سيؤدي إلى تعزيز الحالة

الانقسامية بدلاً من حلها، ومصر ستُقدِم على هذه الخطوة متسلحة بمبررات أنها والعرب حاولوا عمل مصالحة ولم ينجحوا، وأن الضغوط الممارسة عليها لتفهم الحالة الإنسانية في القطاع هي التي دفعتها للإقدام على هذه الخطوة مع أن مصر تعرف بأن ما تريده حركة حماس هو كسر الحصار السياسي، أي الاعتراف بسلطتها وشرعيتها وليس كسر الحصار الاقتصادي والإنساني. إقدام مصر على هذه الخطوة سيرضي حماس وأطرافاً أخرى، ولكنها خطوة ستنهي المشروع الوطني الفلسطيني المتعارف عليه.

يمكن القول إن المصالحة ضمن الخيار الأول هي الواقعية والممكنة بالرغم من التحديات التي تواجهها، ونجاحها قد يؤدي إلى الخيار الثاني الأفضل وطنياً، إن لم تتجاوب إسرائيل مع متطلبات التسوية، فلا يمكن مواجهة استحقاقات التسوية والممارسات الإسرائيلية والضغوط الدولية إلا بنظام سياسي موحد وحكومة توافق وطني متصالحة مع الحالة الدولية ومتفهمة لتعقيدات المرحلة، بدون هذه المصالحة لن ينجح مشروع السلام الفلسطيني ولا مشروع المقاومة.

اعتراف حركة حماس بمرجعيات السلطة الوطنية وحتى بشروط الرباعية لا يعني أننا سننجز الدولة في اليوم الموالي للاعتراف، بل يعني أننا كفلسطينيين سنواجه العدو واستحقاقات التسوية موحدين، وستكون وحدتنا قوة في مواجهة مَن يفكر بالتلاعب بمسار المفاوضات وبقضايا الوضع النهائي، وهو اعتراف سيمنح شرعية لكل أشكال المقاومة في حدود (1067). هروب حركة حماس إلى الأمام قد يؤدى إلى تسجيل نقاط نصر لها كحزب وكمشروع إسلامي، ولكنه لن يحقق نصراً لفلسطين والفلسطينيين، ما ستعتبره حركة حماس نصراً فيما لو تم فتح معبر رفح في ظل حالة الانقسام والفصل هو هزيمة للمشروع الوطني، أو رهناً له للمجهول.

مع استمرار حوارات القاهرة لم يعد حديث في الشارع الفلسطيني إلا الحوار والمصالحة، أما الاحتلال، والقدس، واللاجئون، والتسوية، والمقاومة؛ أمور أصبحت في الدرجة الثانية من الاهتمام ومجرد عناوين فرعية في نشرات الأخبار، إن ذكرت أصلاً، أو تُدرج ضمن سياق الحديث عن الحوار

والمصالحة، بمعنى أنها أمور معلقة ومؤجلة لما ستسفر عنه حوارات المصالحة في القاهرة، وللأسف فإن العقل والخطاب السياسي الفلسطيني أصبح منشغلاً بالخلافات الداخلية على حساب الانشغال بالعدو المشترك، وهو الاحتلال وتداعياته، حتى بتنا نشعر بالتردد بل بالخجل من الكتابة أو الحديث عن الخلافات الداخلية فيما إسرائيل تواصل الاستيطان وتهويد القدس وإذلال الشعب سواء في غزة أو بالضفة والقدس وحتى بالنسبة إلى فلسطينيي الداخل.

كان السؤال الذي يتردد على لسان كل فلسطيني وفي قطاع غزة أكثر من الضفة: هل تنجح حوارات المصالحة أم تفشل؟ أو هل أنت متفائل أم متشائم؟وللأسف فإن الحالة النفسية السائدة كانت أقرب إلى التشاؤم منها إلى التفاؤل، ويمكن تفهم هذه الحالة التشاؤمية انطلاقاً من فشل حوارات عديدة سابقة، ومن خلال استمرار التحريض والتصريحات الاستفزازية في وسائل إعلام طرفي المعادلة دون ممارسات ملموسة على الأرض تهيئ ظروف حوار ناجح، أيضاً من خلال غموض ردود الفصائل على الورقة المصرية للمصالحة وهي ردود في غالبيتها تقول نعم ولكن.

إلا أن أخطر ما يواجه المصالحة على أساس وحدة المشروع الوطني ووحدانية التمثيل للشعب الفلسطيني هو تفشي قناعة أو تفكير عند نخبة سياسية يتزايد عددها باستمرار تنظر لما جرى ليس كشر مطلق، ولكن كتسوية مؤقتة حتى وإن كانت من تخطيط العدو وتخدم مصالحه، فمن باب (رب ضارة نافعة) يرى هؤلاء أن حالة الفصل الراهنة قد تكون حلاً مؤقتاً للخلافات السياسية، ولتعثر التسوية ومأزق المقاومة، بمعنى أن الفصل قد يخفف من الصراع الداخلي أو يخلق حالة من فك الاشتباك، ويملأ الفراغ الناتج عن تراجع الاهتمام السياسي الدولي بالقضية الفلسطينية إلى حين حدوث متغيرات إقليمية ودولية تدعم المشروع الوطني وتغير من موازين القوى، وهذا التفكير أو التوجه تدعمه قيادات سياسية عند طرفي الصراع ولكلٍّ أهدافه الخاصة، وهو توجه تدعمه بطريقة خفية أنظمة عربية وإقليمية.

ومع ذلك، وبعد كل ما جرى ويجرى للفلسطينيين وصيرورة القضية الفلسطينية برمتها في مهب الريح، وبعد اتضاح المأزق الذي تعيشه التسوية المعلنة ومن يراهن عليها، والمأزق الذي يعيشه

القائلون بالمقاومة المسلحة كخيار وحيد، وبعد أن بات واضحاً أن حكومة بالضفة لا تستطيع القيام بتمثيل المشروع الوطني، ولا القيام بأعبائه ما دامت ولايتها مقتصرة على الضفة الغربية، وأن حكومة بغزة لا تملك مشروعاً وطنياً، ولا تستطيع أن تنجز المشروع الوطني حتى وإن ادعت أن لها مشروعاً وطنياً، وبعد أن أصبح كل يوم يمر إلا و يزيد من مأسسة الانفصال داخلياً وخارجياً، بعد كل هذا تصبح المصالحة ضرورة وطنية وضرورة سياسية لكل القوى السياسية التي تدعى تمثيل الشعب الفلسطيني أو تسعى له، حيث لا مشروع وطني إن لم يكن مشروع كل الشعب وعلى كل الأرض، ذلك أنه من الوهم الاعتقاد أن قطاع غزة يمكنه أن يشكل ويحتوي المشروع الوطني، وكذا الأمر بالنسبة إلى الضفة الغربية.

وعليه، فإن سؤال المصالحة اليوم يجب ألا يكون: هل تنجح المصالحة أم لا؟ بل كيف نُنجِح المصالحة؟ إن من يريد أن يبحث عن مؤشرات أو موجبات الفشل لن تعوزه الأدلة التي تعزز تخوفاته وهي أدلة كثيرة وملموسة، ولكن في نفس الوقت فإن من يريد نجاح المصالحة ويشعر بأن مصير الشعب والقضية مرتبط بنجاحها سيجد، أيضاً، من الأدلة والمعززات ما يجعل المصالحة ممكنة بل وضرورة وطنية.

إن المراهنة على نجاح المصالحة يجب أن لا تؤسس على الأيديولوجيا التي تغلف خطاب كل طرف أو المصالح والعلاقات الخارجية التي تحد من حريته في اتخاذ القرار، بل من الأصالة الوطنية الفلسطينية القابعة تحت قشرة الأيديولوجيات وركام المصالح الآنية، لو قشطنا القشرة الخارجية- الأيديولوجيا- عن خطاب كل سياسي أو مواطن فلسطيني لوجدنا تحتها وجه الفلسطيني الأصيل ابن النكبة والمعاناة وابن البلد الذي تشرَّب حب فلسطين وعَشِق اسمها وجبالها وسهولها ومخيماتها وزيتونها وبحرها. الأيديولوجيا والمصالح أمور عابرة ومؤقتة، ولكن الانتماء للوطن هو الشيء الأصيل.

المراهنة على الولايات المتحدة وعشقِها من طرف البعض لن يغير من السياسة الأمريكية المتحيزة لإسرائيل، ولن يجعل أمريكا نصيراً لهؤلاء في تحقيق رؤيتهم للمشروع الوطني حتى ضمن الاتفاقات

التي رعتها أمريكا نفسها، كما أنها مراهنة لن تجعل هؤلاء أصدقاء لأمريكا لأنه لا صداقات دائمة عند الأمريكيين، وهي، أيضاً، مراهنة لن تجعل أمريكا وطناً لأبنائهم بديلاً عن فلسطين، والمراهنة على الأيدولوجيا الإسلامية ومن يمثلها خارجياً لن يجعل من دولة الخلافة المنشودة بديلاً عن الوطن الفلسطيني، ولن يجعل من هؤلاء المراهنين وأبنائهم مواطنين في دولة الخلافة المزعومة أو مواطنين في أي دولة إسلامية، ولن تقبل أي دولة من دول الممانعة التي تدعم الإسلاميين الفلسطينيين أن تمنح هؤلاء وأولادهم مجرد إقامة على أراضيها، فلا بديل عن فلسطين إلا فلسطين، ولا كرامة للفلسطيني إلا بوطنه.

حتى تنجح المصالحة يحتاج الأمر إلى المصارحة حيث إن المكابرة لا تؤسِّس لمصالحة حقيقية، ونقصد بالمصارحة النقيض للمكابرة؛ التخلي عن أوهام الشرعية التي يدعيها كل طرف: أوهام شرعية الانطلاقة الأولى أو الشرعية التاريخية، فالتاريخ لا يمنح شرعية سياسية دائمة، وأوهام الشرعية الدينية؛ فالدين لا يمنح شرعية سياسية وهو لم يمنحها لأحد بعد الرسول محمد (ص)، وأوهام شرعية الانتخابات حيث الانتخابات التي تمنح الشرعية السياسية هي الانتخابات الدورية، وهي بمثابة تفويض مؤقت مشروط بنجاح الفائز بالتقدم نحو إنجاز المشروع الوطني وليس تقسيمه أو التخلي عنه، أيضاً هي الانتخابات التي تقوم على المشاركة السياسية، والاعتراف بالآخر، والاعتراف بمرجعيات النظام السياسي وقانونه الأساس.

المصارحة تعني الاعتراف بالمقابل بأن الجميع أخطأ بحق الشعب والقضية الوطنية، ربما لم تكن أخطاء مقصودة ومخططة بل نتيجة اجتهادات خاطئة، ولكن حتى في هذه الحالة فالمسؤولية لا تسقط لأن الشعب والقضية ليسا حقل تجارب. ونعتقد أن الاعتراف بالخطأ أو النقد الذاتي لن يقلل من قيمة أو هيبة أحد خصوصاً أن غالبية الشعب تعترف وتقبل بواقع أن حركتي فتح وحماس هما عماد النظام السياسي، ولا بديل عنهما لقيادة الشعب في هذه المرحلة الحرجة، حتى وإن تَطَلَّب النقد الذاتي والاعتراف بالخطأ تقديم تنازلات؛ فهذه التنازلات لن تذهب لصالح الطرف الثاني، بل لمصلحة الوطن، ومن يتنازل للمصلحة الوطنية لا يخسر شيئاً، بل سيكسب احترام الشعب.

لكل ما تقدم يجب أن ينجح الحوار ويؤدي إلى مصالحة وطنية ليس كنصوص على ورق، ولكن كممارسة على الأرض تتجسد بعودة وحدة النظام السياسي والسلطة. إن الحوارات الجارية اليوم بين القوى السياسية الفلسطينية تختلف عن كل الحوارات السابقة، ونتائج الفشل ستكون أكثر وبالاً من فشل الحوارات السابقة، ذلك أن الحوار يجري اليوم بين فريقين كل منهما يسيطر على أرض- في ظل الاحتلال- وله سلطة وحكومة وعلاقات خارجية تدعم وجوده وتشرعن هذا الوجود، وهناك أوضاع انفصالية تُكرَّس كل يوم، بمعنى أن فشل جولة الحوار هذه لا يعني انتظار جولة جديدة بفرص أفضل، بل تكريس القطيعة بشكل نهائي.

يجب أن لا نغيِّب الدور الإسرائيلي، فحيث أن إسرائيل هيأت المسرح لحدوث الفصل والقطيعة فهي معنية باستمرارها، وهنا يجب التحذير من مخططات إسرائيلية تهدف لإفشال المصالحة كتكثيف الاستيطان والاعتداءات على المواطنين والمقاومين بالضفة أو التهديد بإفشال التهدية القائمة بغزة إن تقدمت المصالحة الوطنية، وهناك وسيلة أخرى بدأت إسرائيل باللجوء إليها وهي رفع الحصار عن القطاع بطرق ملتوية كما جرى مع شرعنة الأنفاق بين غزة ومصر والسكوت عنها.

المصالحة الفلسطينية ضرورة وليست خياراً(1)

هل كان من الضروري أن يحدث الانقسام والحصار والعدوان العسكري المتكرر على قطاع غزة، والهجمة الاستيطانية المتعاظمة في الضفة، لنكتشف أهمية وضرورة المصالحة والوحدة الوطنية؟ وهل كان من الضروري المراهنة مجدداً على العالم الخارجي بكل أبعاده الإقليمية والدولية الرسمية والشعبية لنكتشف أن "ما حك جلدك مثل ظفرك" ولن يكون أحد أكثر فلسطينية من الفلسطينيين؟ وهل كان الأمر يحتاج لكل هذه المعاناة المباشرة من تقتيل واستيطان واعتقالات وتصفيات وتحريض وتخوين وتكفير لأهلنا في غزة و الضفة والمعاناة غير المباشرة لأهلنا في الشتات، وهم يبكون ويتألمون على ما وصلت إليه أمورنا في الداخل، لنكتشف أن لا بديل عن الوطن إلا الوطن، ولا بديل عن المشروع الوطني إلا المشروع الوطني التحرري ولنكتشف أن الوطن ليس حكومة وسلطة، وأن غزة

ليست فلسطين؟ وهل كنا بحاجة للانتظار حتى يصل اليمين الصهيوني للحكم في إسرائيل الذي لا يؤمن بالسلام، ولا يعترف بأي مواثيق واتفاقات مع الفلسطينيين لنكتشف أن المفاوضات عبثية وأن ما جنته إسرائيل منها أكثر بكثير مما جناه الفلسطينيون، ولنكتشف أن المشروع الوطني مهدد بالضياع والقضية الوطنية برمتها أصبحت في مهب الريح؟

بعد كل عدوان على قطاع غزة كان ينعقد موسم توظيف المشهد المأساوي لنتائج العدوان لأغراض ليس لها علاقة بفلسطين، سواء كان المشاركون في موسم البكاء والعويل قوى سياسية أو فضائيات. خرجت الجماهير العربية والإسلامية والأجنبية في مسيرات ومظاهرات، احتجوا ولعنوا وهددوا وبكوا ثم عادوا إلى بيوتهم في انتظار مجزرة صهيونية جديدة ومظاهرات جديدة. ربما التحرك الشعبي يبلغ رسالة مهمة للأنظمة خصوصاً العربية والإسلامية التي لها مشاكل مع الجماعات الإسلامية ومع جمهورها بشكل عام، وربما يُبنى على هذا التفاعل الجماهيري مع القضية للمستقبل إن أحسنّا كفلسطينيين توظيفه للمصلحة الوطنية وليس لحسابات حزبية، ولكن لا يمكن لهذه الجماهير تقديم مدد حقيقي الآن للفلسطينيين لمواجهة العدوان الصهيوني، ونحن نقدّر الظروف التي تعيشها الجماهير مع أنظمة الحكم؛ جمعت ملايين الدولارات وآلاف الأطنان من المواد الغذائية والطبية... الخ، ودخل منها القليل، والكثير ينتظر إذناً من العدو.

عُقدت قمم عربية ولم ينتج عنها إلا قرارات هروب إلى الأمام ومزيد من انقسام الحالة العربية، وتأكيد مواقف سابقة، وإحساس متزايد بالخوف على أنظمتهم ووجودهم. الفلسطينيون وحدهم بقوا في الميدان في مواجهة الدمار والحصار وعذابات الآلاف من أسر الشهداء والجرحى، وفي مواجهة الاعتداءات والاستيطان، وفي مواجهة حكومة إسرائيلية يمينية قادمة لا تهدد، فقط، حركة حماس والمقاومة، بل تهدد مشروع السلام الفلسطيني، وتعلن بوضوح أن الضفة جزء من أرض إسرائيل ولا تقسيم للقدس، فماذا نحن فاعلون؟

مع كل حوار للمصالحة كنا نأمل أن أطراف المعادلة من الفلسطينيين- خصوصاً حركتي فتح وحماس- أصبحوا أكثر إدراكاً لخطورة المرحلة، ولثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وأكثر إدراكاً

لمعادلة جديدة للصراع في المنطقة تُطبخ على نار هادئة سيكون وقودها كل الحالة النضالية الفلسطينية والتاريخ الوطني، معادلة ستتجاوز منظمة التحرير وحركة فتح وحركة حماس وكل من ينتمي لنهج الثورة والجهاد، وكنا نأمل أن يدرك المشاركون في الحوارات بأن الانقسام الداخلي حوَّلنا إلى لاعبين صغار في قضية هي قضيتنا الوطنية، ومع ذلك فإننا نؤمن أنه لا يمكن أن يمر أي مخطط تصفوي لقضيتنا إلا إذا وجد المخططون أدوات فلسطينية لتمريره ومن هنا تأتي أهمية المصالحة الوطنية.

حتى ندرك أهمية المصالحة الوطنية علينا أن نتصور ما سيكون عليه حالنا لو فشلت جهود المصالحة الوطنية؟ ما هو مستقبل قطاع غزة؟ ما هو حال ومصير الضفة والقدس؟ ما هو مصير الشعب الفلسطيني بالشتات؟ ما هو مصير القضية الفلسطينية برمتها؟ فلنفترض أن الحصار قد رُفِع عن القطاع، وأن التهدئة قد ثبتت وأن المعابر (خصوصا معبر رفح) قد فُتحت بدون مصالحة، فماذا بعد؟ هل ستكون غزة دولة قائمة بذاتها؟ وما العلاقة التي ستربطها بالضفة؟ وهل ستتحول غزة قاعدة للانطلاق لتحرير الضفة فيما فصائل المقاومة ملتزمة بالتهدئة؟ وهل سيعترف العالم بدولة غزة كبديل عن الدولة الفلسطينية؟ وهل سيكون لدولة غزة جواز سفر وبطاقة هوية ومناهج تعليم وسفارات خاصة بها؟

أيضاً، التساؤلات تفرض نفسها بالنسبة إلى الضفة الفلسطينية، ذلك أن فصل غزة عن الضفة معناه أن تتفرد إسرائيل بالضفة استيطاناً وتهويداً، وأن ينتهي وجود المشروع الوطني هناك حيث العدوان القادم سيكون على الضفة بعد أن تؤمن إسرائيل حدودها مع غزة بالتهدئة، وحيث الحكومة الفلسطينية هناك مجرد مسيرة لأعمال الحياة اليومية للمواطنين، دون حول ولا قوة لها لوقف الاستيطان وحملات الاغتيال والاعتقال التي يقوم بها العدو. فشل المصالحة الوطنية معناه تكريس الانقسام، واختزال فلسطين بغزة، وقد لا تمانع دول كثيرة بالاعتراف بحكومة غزة إن كان ثمن هذا الاعتراف تخلي الفلسطينيين عن المقاومة و الضفة والقدس وحق العودة أو تركها للمجهول، وأسئلة كثيرة مقلقة ستفرض نفسها فيما لو فشلت المصالحة الوطنية.

لجان الحوار الوطني: مهام صعبة ولكنها ليست مستحيلة(2)

بعد حوارات مكثفة ما بين (10إلى 19 مارس 2009)، تم الاتفاق على تشكيل خمس لجان رئيسة تتكفل بالملفات الأساسية لإيجاد مخارج للقضايا المكلفة بها، وتسهيلاً للمهمة أعلن الدكتور فياض عن استعداده لتقديم استقالة حكومته كبادرة حسن نية لتشجيع المتحاورين وللتهيئة لتشكيل حكومة توافق وطني. هذا لا يعني أن العقبات قد ذللت، وأن قطار المصالحة انطلق ولن يتوقف إلا عند محطة المصالحة النهائية، فالتعثرات واردة، وإمكانية تدخل أطراف خارجية لإعاقة الحوار واردة، وقد تكون أقوى من الإرادة الوطنية بالمصالحة، ولكن يبقى عنصر الإرادة الوطنية ضروري، وهو الأساس خصوصاً إرادة الرئيس (أبو مازن)، وحرصه على المصالحة لحرصه على المشروع الوطني الذي كان أحد مؤسسيه وفي سبيله تعرض لكثير من الاستفزازات بل والإهانات.

انطلاقاً من حرصنا ورغبتنا بإنجاح الحوار، أبدينا الملاحظات الآتية بالنسبة إلى بعض اللجان متمنين أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف المتحاورين في القاهرة:

أولاً: بالنسبة إلى الجنة الحكومة

بالرغم من تداخل الملفات إلا أن النجاح في لجنة الحكومة سيشكل مدخلاً للنجاح في عمل اللجان الأخرى، ولا نقصد بالحكومة المحاصصة والاتفاق على نصيب كل طرف من المقاعد، بل البرنامج السياسي لهذه الحكومة، فبدون برنامج سياسي واضح ومحل توافق وطني ومتصالح مع الحالة العربية والدولية، لن تتمكن الحكومة من الإقلاع، وستتكرر تجربة حكومة الوحدة الوطنية الناتجة عن لقاء مكة. إسرائيل تجلس في حالة ترقب، وقد تجد في برنامج الحكومة مبرراً لعدم التعامل معها، وعليه يجب نزع الذرائع حتى وإن تطلب الأمر اعتراف هذه الحكومة بإسرائيل، لأنه لا يعقل أن تشكل حكومة وتقوم بمهامها بدون الاعتراف بإسرائيل حيث المشاكل الأساسية هي مع إسرائيل التي بيدها كل المعابر، وقد جربت حركة حماس فتح المعابر بدون تسوية سياسية ولم تفلح، وإن كان الاعتراف بإسرائيل يحرج حركة حماس فيمكنها البقاء خارج الحكومة خلال هذه المرحلة الانتقالية، أو تنسّب وزراء لا يكونوا من أعضائها.

هناك جانب أخر له أهمية وهو أن فشل لجنة الحكومة قد ينعكس سلباً على المصالحة الوطنية برمتها، فيما نجاحها سيذلل العقبات، ويخلق حالة نفسية مشجعة عند الجمهور، وسيساعد نجاحها كثيراً في التعامل مع المصالحة الشعبية والاجتماعية. أيضاً، يجب التعامل بجدية عند اختيار الوزراء؛ فهذه الحكومة سيعلّق عليها كثير من الآمال بعد فشل حكومة الوفاق الوطني وأزمة الحكومتين الحالتين، وشخصية رئيس الوزراء ووزير الداخلية سيكون لهما أثر مهم عند التعامل مع الملف الأمني، حيث القول بالاحتكام لقانون الخدمة بهذا الشأن لن يكون حلاً سهلاً وكافياً؛ فالأمر يحتاج إلى حلول إبداعية. أيضاً، قد يطول عمر هذه الحكومة في حالة عدم إجراء الانتخابات في موعدها المفترض في يناير (2010)، وهو احتمال وارد جداً، وبالتالي يجب عدم التعامل مع الحكومة المنوي تشكيلها بارتجالية أو اعتبارها حكومة مؤقتة وبملفات محددة.

ثانياً: بالنسبة إلى لجنة الانتخابات

ستواجه لجنة الانتخابات تحديات متعددة سواء من حيث الاتفاق على موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية أو من حيث قانون الانتخابات، ولكن نجاح هذه اللجنة ونجاح العملية الانتخابية بشكل عام غير متوقف على تذليل هاتين العقبتين، بل على التوافق الوطني حول أسس ومرجعيات النظام السياسي؛ فقد جرت انتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة، ولكنها بدلاً من أن تُخرج النظام السياسي من مأزقه زادته تأزماً والسبب أن المتنافسين على الانتخابات ينطلقون من مرجعيات ورؤى متناقضة ومختلفة على أساسيات النظام السياسي، فالانتخابات كآلية للتداول على السلطة تشترط اتفاق القوى السياسية على أساسيات النظام السياسي والاختلاف في إطارها وليس عليها. لا يمكن إعمال تداول السلطة بين متناقضات، ففي الديمقراطيات الغربية مثلاً الكل متفق على كون النظام السياسي ليبرالي تعددي ورأسمالي وعلماني، وداخل هذه الثوابت يختلفون على كيفية إدارة النظام، ومن ينجح في الانتخابات يمارس الحكم في إطار هذه الثوابت، ومن يفشل يمارس المعارضة في إطارها أيضاً، وإلا سيكون خارجاً عن القانون. وعليه نتمنى أن يحدث توافق وطني حول

موضوعات السلام والمفاوضات والمقاومة والدولة قبل اللجوء إلى الانتخابات، وإلا ستتكرر تجربة انتخابات يناير (2006).

ثالثاً: بالنسبة إلى لجنة منظمة التحرير الفلسطينية

منذ أن ظهرت حركة حماس والجدل محتدم حول موقعها قي النظام السياسي وعلاقتها بمنظمة التحرير، وهل هي شريك أم بديل للمنظمة؟ وبالرغم من عشرات جولات الحوار التي انطلقت بداية التسعينيات لم يتم التوصل لتفاهم بين حركتي حماس وفتح حول الموضوع، وما زال السؤال مطروحاً إن كانت حركة حماس شريكاً أم بديلاً؟ لو كان الخلاف حول نصيب كل طرف في الشراكة لهان الأمر حيث يمكن تعميم نتائج الانتخابات التشريعية على منظمة التحرير بمعنى أن تكون نسبة تمثيل كل فصيل في مؤسسات المنظمة مساوية لنسبة تمثيله بالمؤسسة التشريعية، أو تجرى انتخابات على مستوى المنظمات والاتحادات الشعبية وتعمم نتائجها أو يتم الجمع بين الحالتين: الانتخابات التشريعية وانتخابات المنظمات والاتحادات الشعبية، ولكن يبدو أن الخلاف أكبر من ذلك خلاف حول القيادة والزعامة للشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي يتم إخفاءه بالحديث عن البرنامج السياسي للمنظمة، لأن البرنامج السياسي الذي تم التوافق عليه في الجزائر (وثيقة الاستقلال-1988) وافقت عليه حركة حماس من خلال تصريحات أكثر من مسؤول، أما إن كان الخلاف حول الاعتراف بإسرائيل، فنعتقد أن هذه العقبة مرتبطة بالارتباطات الخارجية لحركة حماس أكثر مما هي تعبير عن قناعات سياسية عند قيادات حماس بالداخل الذين يدركون خصوصية الحالة الفلسطينية، وثقل ضغط الجغرافيا السياسية.

نتمنى أن تتمكن لجنة منظمة التحرير من الاستفادة من إرث ورصيد منظمة التحرير، ومن المكتسبات التي حققتها دولياً، ومن طابعها الوطني الجامع، وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار مستجدات الواقع خصوصاً وجود حركة حماس والجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية كقوى فاعلة وخصوصاً حركة حماس. ويمكن التفكير بتشكيل قيادة عمل وطني داخل الوطن من كل القوى

الوطنية وبعض الشخصيات المستقلة تتصدى لتحديات المرحلة الراهنة وأن يتم الاشتغال على إعادة بناء منظمة التحرير بهدوء وبدون الوقوع تحت ضغط زمن محدد، وهذا لا يعني أن قيادة العمل الوطني ستكون بديلاً عن المنظمة بل ستكون قيادة ميدانية ومؤقتة وبمهام محددة داخل الوطن تذلل العقبات أمام مختلف اللجان وتدعم جهود إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير.

رابعاً: بالنسبة إلى لجنة المصالحة الوطنية

كما هو ملاحظ، فهذه اللجنة تحمل اسم كل العملية السياسية الجارية، فكل اللجان تندرج في إطار المصالحة الوطنية حيث كل لجنة مكلفة بجانب من جوانب المصالحة. هذا يوحي بأن عمل هذه اللجنة سيكون على مستوى المصالحات الشعبية على المستوى العائلي والعشائري. النجاحات التي ستحققها اللجان السياسية والأمنية ستسهل كثيراً من عمل هذه اللجنة، فكثير من القضايا الثأرية ستخف حدتها إذا تقدمت المصالحة السياسية، ومن هنا فإن التنظيمات السياسية، خصوصاً حركتي فتح وحماس، سيكون لهما الدور الرئيس في إنجاح هذه اللجنة، كما أن نجاح هذه اللجنة سيكون مرتبطاً بتفعيل دور القانون والقضاء وبجهد ومشاركة من لجان الإصلاح والمخاتير الذين لهم دراية في هذا المجال، ومن الملاحظ أن العبء الأكبر الملقى على عاتق هذه اللجة سيكون في قطاع غزة حيث عدد المتضررين أكبر بكثير مما هو في الضفة. ولكن ما نود التأكيد عليه أن هذه اللجنة يجب أن تستمر بعملها بغض النظر عن مدى التقدم الحاصل في اللجان الأخرى، وحتى لو فشلت اللجان، وفشل الحوار كان يجب على لجنة المصالحة الوطنية الاستمرار بعملها حيث ستسند إليها آنذاك مهام المصالحة السياسية أيضاً، وقد لاحظنا كيف أن غياب لجنة وطنية عليا للمصالحة أدى إلى تفاقم الأمور، واستدعى تدخل أطراف خارجية في شؤوننا الداخلية.

نحو مفهوم جديد للمصالحة والشراكة السياسية(3)

لم يكن الأمر بحاجة إلى خطاب السيد خالد مشعل يوم الحادي عشر من أكتوبر (2009)، ولا لخطاب الرئيس (أبو مازن) في اليوم الذي يليه في مدينة جنين، لننفض اليد من أية مراهنة على نجاح المصالحة الموعودة. فعندما يعود السيد خالد مشعل إلى المربع الأول ويؤكد على أن لا بديل عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، وأن المقاومة هي الخيار الاستراتيجي الوحيد لحركة حماس، فإنما لا يريد المصالحة أو لا يرى إمكانية لها، ولو كان السيد خالد مشعل يرى إمكانية للمصالحة بما هي عودة الأمور إلى ما كانت عليه، لأبقى الباب مواراباً للحلول الوسط، لكن وحيث أنه لا يريدها، فقد فضَّل أن يكسب الشارع والجمهور العربي والإسلامي الذي بدأ يثير تساؤلات حول نهج حماس ومدى ثباتها على مواقفها. أيضاً، لم يكن الأمر بحاجة إلى خطأ طلب تأجيل تقرير جولدستون لتعلن حماس تهرّبها من المصالحة الوطنية، وتطلب تأجيل جلسة التوقيع على المصالحة، ولم تكن مصر بحاجة إلى طلب حماس بالتأجيل لتوافق بسرعة وتعلن التأجيل، وما كان من الضروري كل هذه المناورات والاتهامات المكشوفة والمبطنة للفلسطينيين بأنهم سبب فشل المصالحة ليعلن الوزير أبو الغيط أن لا فرص للمصالحة، قبل أن يتراجع ويمنح مهلة أيام للطرفين (المشاغبين اللذين لا يعرفان مصالح وطنهما) للتوقيع على الورقة المصرية- مجرد توقيع-، فأبو الغيط والحكومة المصرية يعلمان جيداً أنه لا توجد إمكانية لنجاح مصالحة تعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل أحداث يونيو (2007). كما لم يكن تهرب حماس من المصالحة وتردد الموقف المصري مفاجئاً لمتنفّذين في السلطة وفي تنظيم فتح، ولا بالنسبة إلى أصحاب القرار في واشنطن وتل أبيب وعواصم عربية.

حركة حماس لم تكن بالأساس تريد مصالحة تعيد الأمور إلى ما كانت عليه من حكومة وسلطة واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ملتزمتين بنهج التسوية بما يترتب على ذلك من تخليها عن السلطة والحكومة في قطاع غزة، ولم تكن ترغب بالاحتكام للعملية الانتخابية مرة أخرى. كما أن مصر لم تكن جادة في احتضانها جلسات الحوار وفيما تطرح من أوراق للمصالحة، فآخر ورقة كانت واضحة بأنها خضوع للأمر الواقع، وتكريس للانقسام مع إيجاد آليات لتنظيمه وتمريره بشكل

متدرج، أيضاً فإن قيادات في السلطة الفلسطينية وعواصم عربية وأجنبية كانت تدرك حقيقة ما يجري، كانت تدرك أن كل الحديث عن الحوار والمصالحة الوطنية منذ أحداث منتصف يونيو (2007) حتى اليوم كان مجرد تخدير للجمهور الفلسطيني وكسباً للوقت لإخفاء الفشل والعجز، إن لم يكن التواطؤ المبطن، الأمر الذي أتاح الفرصة لحركة حماس لتكريس سلطتها في القطاع ولتعويد الناس على التكيف مع واقع الانقسام.

لأن كل الأطراف كانت مشاركة في مخطط فصل غزة عن الضفة أو تعلم به وعاجزة عن وقف مساره، فإنها تخفي حقيقة ما يجري بشعارات كبيرة عن رغبتها بالمصالحة الوطنية، وفي تحميل كل طرف لأطراف الأخرى مسؤولية فشل المصالحة، وفي نفس الوقت فكل الأطراف المشار إليها تغذي حالة الانقسام بطرق متعددة بعضها معلن ومكشوف وبعضها خفي، فلا يُعقل أن حكومة حركة حماس تعيش سنوات على أموال ومتطلبات حياة لحوالي مليون ونصف من السكان من خلال ما يأتيها عبر الأنفاق وبدون علم مصر وإسرائيل وواشنطن! كما أن استمرار السلطة الفلسطينية بدفع رواتب ومساعدات أو كما يقولون بأن (58٪) من ميزانية السلطة تذهب إلى غزة ليس بدافع الواجب الوطني أو الإنساني، بل بأمر من الدول المانحة، خصوصاً واشنطن، حتى تتمكن حركة حماس من حكم قطاع غزة وتثبت وجودها فيه، فقرار بهذا الحجم- (58٪) من الميزانية لغزة- لا يستطيع سلام فياض اتخاذه منفرداً.

صحيح أننا حتى آخر لحظة كنا نؤكد على المطالبة بإنجاح حوارات المصالحة ونحذر من النتائج الوخيمة لفشل المصالحة ولكن ذلك حتى نبقي جذوة الأمل متقدة عند الجمهور. كنا نعلم حقيقة ما يجري وباللاجدوى من كل جلسات الحوار، وندرك بأن قيادات كبيرة في التنظيمات الفلسطينية التي شاركت في جلسات الحوار و كل من احتضن هذه الحوارات من دول عربية خصوصاً مصر، كانوا يدركون الحقيقية- وقد كتبنا أكثر من مقال حول الموضوع-. حقيقة أن ما جرى ليس مجرد خلاف سياسي بين فتح وحماس يمكن حله بمصالحة على الطريقة العربية أو بمحاصصة وزارية ووظيفية، بل كان توظيفاً لهذا الخلاف من طرف إسرائيل ودول إقليمية وقيادات سياسية فلسطينية للبناء عليه،

لتنفيذ مخطط بديل للمشروع الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يقول بدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين، مخطط تقاسم ما أنجزته التسوية وما تبقى من المشروع الوطني ولو كشعارات، بما يرضي كل الأطراف الفلسطينية المشاركة، أما الدول العربية المشاركة مباشرة وهي مصر والأردن وقطر، فكان لكل منها دور ولكل منها نصيب، وكل من يدرك حقيقة علاقة هذه الأنظمة بواشنطن وإسرائيل يعلم ما هو الثمن، هذا ناهيك عن إسرائيل التي هيأت كل الشروط والظروف المناسبة لواقعة الانقسام، فالانقسام أعفاها من أي استحقاقات تتعلق بالانسحاب من الأرضي المحتلة، كما تنصص الاتفاقات الموقعة ومنحها مزيداً من الوقت لتستكمل مشروعها الاستيطاني والتهويدي في الضفة والقدس.

إذن، ما جرى ويجري ليس مجرد خلاف بين فتح ومعها السلطة من جانب وحماس من جانب آخر، حتى الصورة التي راجت حول كون الخلاف يدور بين مشروع إسلامي تقوده حركة حماس ومشروع وطني تقوده حركة فتح، لا تعكس الواقع تماماً، أو لا تعبر عن كل المشهد، بل كانت تسويقاً للخلاف يخفي حقيقة المخطط، ويضفي شرعية ما على كل طرف، حيث يسمح لحماس بأن تزعم بأنها تمثل المشروع الإسلامي الجهادي، ويسمح لحركة فتح والسلطة للزعم بأنهما يمثلان المشروع الوطني.

ما جرى ويجري هو تسوية سياسية خفية شارك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر- بعلم ومشاركة من البعض وبجهل من آخرين- مَن يُفترض أنهم أعداء: مسؤولين من فتح والمنظمة والسلطة، وقيادات من حماس، وإسرائيل وواشنطن، ولعبت أنظمة عربية دور العراب خصوصاً مصر التي تكفلت بفتح والسلطة، وقطر التي تكفلت بحركة حماس. كانت هذه التسوية في حالة كمون، ولكن محل تفكير في مراكز القرار الإسرائيلي منذ توقيع اتفاقات أوسلو، وانتقلت من التفكير إلى التنفيذ عندما فشلت حوارات كامب ديفيد واندلعت الانتفاضة في العام (2000)، وباتت تطبخ على نار هادئة في العام (2002) عندما تمت محاصرة الرئيس (أبو عمار) بالمقاطعة، وأخيراً تم تخريجها تحت

عناوين مخادعة، كالقول بالحسم العسكري بالنسبة إلى حماس والانقلاب بالنسبة إلى حركة فتح، فيما الحقيقة أنه لم يكن لا حسماً ولا انقلاباً، بل تسوية أمر واقع غير معلنة.

حتى آخر لحظة كان يراودنا الأمل بأن تكون رؤيتنا للأمر غير صحيحة، وأن المصلحة الوطنية والانحياز للوطن وللشعب سيتغلبان على أي حسابات ضيقة عند الأحزاب السياسية، ولكن للأسف فإن القوى الدافعة نحو الانقسام والمستفيدة منه أقوى من قوى المصالحة والمصلحة الوطنية، كانت سيرورة الأحداث وموازين القوى تخدم هذا التوجه. كان كل يوم يمر على حماس وهي في السلطة يبعدها عن نهج المقاومة وعن المصالحة الوطنية، حيث كان عليها أن تختار بين السلطة والمقاومة، وبين السلطة والمصالحة، وقد خيرتها تل أبيب وواشنطن بين الأمرين أكثر من مرة وبطرق مباشرة وغير مباشرة، ويبدو أنها اختارت السلطة. كان كل يوم يمر على الانقسام يُنتج ويؤسس في قطاع غزة ولدى حماس في الخارج نخب جديدة ومكاسب وارتباطات وواقع يجعل التراجع أكثر صعوبة، أيضاً كان كل يوم يمر على السلطة في الضفة إلا ويجعلها أكثر ضعفاً، وبالتالي أكثر ارتهاناً للشروط الأمريكية والإسرائيلية، وأكثر ضعفاً على طاولة المفاوضات، وأكثر تكيفاً مع واقع الانقسام، ولم يكن تعثر مفاوضات التسوية ببعيد عن الموضوع، بل كان مقصوداً ومدروساً من طرفي معادلة المفاوضات لفسح المجال لتسوية الانقسام لتتوطد، حتى حركة فتح، وبعد مؤتمرها السادس، أفرزت قيادات متنفّذة في اللجنة المركزية معنية باستمرار الانقسام.

وعليه، لم تكن كل الذرائع التي تقول بها فتح وحركة حماس لتبرير عدم نجاح الحوارات أو للتهرب من المصالحة أولتبرير الانقسام وما ترتب عليه من تداعيات في الضفة وغزة...،لم تكن هذه الذرائع صحيحة، والقائلون بها كانوا يدركون أنهم لا يصارحون الشعب بالحقيقة، فلا الانفلات الأمني والاغتيالات والاعتقالات قبل (الانقلاب) كانت سبباً فيما حدث، ولا الانتخابات ونتائجها كانت سبباً فيما جرى، بل كانت جزءاً من المخطط، كما لم يكن التنسيق الأمني لحكومة دكتور فياض مع إسرائيل، ولا تدخل الأطراف الخارجية ولا الاعتقالات المتبادلة ولا تقرير جولدستون... الخ،

السبب في إعاقة المصالحة، هذه تداعيات لمواقف وسياسات كانت معدة مسبقة، وكان لا بد لهذه التداعيات أن تحدث، وبالتالي فهذه نتائج وليست سبباً.

لقد لعبت كل الأطراف المشاركة برضاها أو عجزاً وقهراً، دورها بإتقان لخداع الشعب وتمرير التسوية القائمة (تسوية الانقسام)، وإسرائيل العقل المدبر والداعم لوجستياً للانقسام تراقب وتوجه الأمور لتستمر حالة الانقسام إن لم يكن إلى ما لا نهاية، فعلى الأقل لتوظف هذا الانقسام لحين استكمال مخططاتها الاستيطانية والتهويدية في الضفة والقدس ولتعيق مسار السلام لأطول فترة ممكنة، كما أن واشنطن معنية باستمرار حالة الانقسام لأن مصالحها تتلاقى مع المصلحة الإسرائيلية، ولأنها لا تجد ضغوطاً جادة من العرب والمسلمين عليها، بل كل مسايرة وخضوعاً، فما أن لاحت فرص لمجرد التوقيع على الورقة المصرية للمصالحة حتى طالبت واشنطن بضرورة أن تؤسس هذه المصالحة على الاعتراف بشروط الرباعية، فيما لم تطلب من حماس في ظل الانقسام لا الاعتراف بشروط الرباعية ولا الاعتراف بإسرائيل، بل كانت الوفود الأمريكية غير الرسمية تتوافد على غزة وتقابل مسؤولين في حماس بالإضافة إلى اللقاءات الخارجية.

ليس بالضرورة أن تكون الأطراف الفلسطينية تمارس الخيانة الوطنية والقومية، فهي لجأت للمشاركة بهذا المخطط- التسوية غير المعلنة أو تسوية الانقسام- أو السكوت عنها، عندما استشعرت صعوبة نجاح المشروع الوطني وصعوبة تطبيق حتى الاتفاقات الموقعة، وبالتالي لجأ كل طرف للحصول على أكبر قدر من المغانم قبل أن يغرق المركب، وذوو النوايا الحسنة أملوا أن يؤدي تصرفهم إلى منع مزيد من تآكل الحقوق الفلسطينية، ولكن هذه الأطراف كان من الممكن أن تستدرك الأمر باكراً، بأن لا توظف الدول العربية والإسلامية القضية الفلسطينية لخدمة أجندة سياسية خاصة بها، وأن لا تعزز حالة الانقسام خدمة لهذه الأجندة، وأن تقوم الفصائل الفلسطينية بتشكيل قيادة وحدة وطنية والتوافق على إستراتيجية وطنية واحدة، ولكنها للأسف فضلت الأنظمة مصالحها مع واشنطن وتل أبيب، كل منها بمبرراته الخاصة، فيما انساقت الفصائل لتغليب مصلحتها الحزبية الضيقة، والنتيجة أن إسرائيل هي المستفيد الوحيد راهناً.

لقد جرى ما جرى (ووقع الفاس بالراس) كما يقول المثل، فهل سيبقى الشعب في الضفة وغزة يدفع ثمن الانقسام من دمه وراحته وحقوقه التي تتآكل كل يوم بفعل الاستيطان إلى ما لا نهاية؟ وهل سيستمر الشعب مخدوعاً بمناورات ومهاترات ودجل حديث الحوار والمصالحة وهو يشاهد أن ما يجري على الأرض سواء في الضفة أو في غزة يتعارض كلياً مع حديث المصالحة وروحها؟ لقد انكشفت ورقة التوت وبانت العورة. إن كل المشاركين في الحوارات غير صادقين، وأنهم أعجز- عجز غياب القدرة أو عجز غياب الإرادة- من أن ينجزوا مصالحة وطنية تعيد الاعتبار للمشروع الوطني وتضع إسرائيل في الزاوية. بالتالي يجب الكف عن الحديث الممجوج عن الحوار والمصالحة بالصياغات والمفاهيم السابقة، ولا داع لمزيد من البحث عن تبريرات للتهرب من مصالحة بمفاهيم وأسس غير قابلة للتحقق الآن.

مصر كما فتح وحماس يدركون أن لا مصالحة إلا ارتباطاً بالتسوية السياسية، فلا يُنتظر أن تؤسِّس المصالحة التي ترعاها المخابرات المصرية، حكومة مقاومة أو حكومة تنقلب على السلطة والتزاماتها، وحتى مصر لن ترعى أو تقبل بمصالحة تؤدي إلى هذه النتيجة، وحيث أنه لا يوجد أفق لنجاح تسوية خطة خارطة الطريق أو أية تسوية سياسية ناجزة، فلا مصالحة فلسطينية تؤسِّس لسلطة وحكومة واحدة في الضفة وغزة. إلى أن تظهر تسوية سياسية جديدة وجادة وقابلة للتنفيذ وتلبي ولو الحد الأدنى من الحقوق السياسية للفلسطينيين، أو تتوفر شروط مقاومة حقيقية، فإن تسوية الأمر الواقع، أي تسوية الانقسام، ستستمر بمفاعيلها المدمرة، وحتى لا تستمر بهذا الشكل وحتى لا تزيد من حالة الكراهية والعداء بين أبناء الشعب الواحد وبما يمكن إسرائيل من استغلال هذه الحالة لتتفرد بكل طرف على حده... يجب التفكير بمصالحة جديدة وشراكة سياسية جديدة تتعامل مؤقتاً مع هذا الواقع للانقسام، مصالحة تعمل على تحويل الانقسام إلى تقاسم وظيفي وطني.

بعد كل ما جرى لا داع لأن تستمر الأطراف الفلسطينية المشارِكة باللعبة بالضحك على الشعب، والزعم بأنها تسعى إلى مصالحة تعيد الأمور إلى ما كانت عليه، ولا داع بأن يستمر كل طرف بتحميل الطرف الآخر مسؤولية إفشال المصالحة؟ آن الأوان لتصارح القوى السياسية- خصوصاً فتح

وحماس- الشعب بالحقيقة وتُوقف حملات التحريض والتخوين والتكفير وتصيُّد أخطاء بعضها بعضاً، والبدء بمرحلة جديدة حتى وإن كانت صعبة على النفس، مرحلة التفكير بمصالحة، ولكن ضمن مفهوم جديد وأسس وطنية جديدة خارج استحقاقات التسوية واستحقاقات الصراع على السلطة، مصالحة تؤسس لمشروع وطني يتعامل مؤقتاً مع واقع الانقسام. مشروع وطني جديد ليس مشروع سلطة وحكومة، بل مشروع حركة تحرر وطني، مشروع يشكل بديلاً لنهج التدمير الذاتي الذي تمارسه الفصائل بحق قضيتنا وشعبنا.

هذا المشروع حتى يكون وطنياً بالفعل يجب أن يكون مشروع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج، وهذا يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو، وأن يضع هذا المشروع على سلم اهتماماته رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. مدخل هذا المشروع ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية، بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني، لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة، فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيراً. لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية. والورقة المصرية يمكن البناء عليها بعد تعديلها، ونعتقد بأن أهم ما في الورقة المصرية أنها لحظت أهمية تساوق المصالحة في إطار السلطة مع إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير.

نعلم أنها مهمة صعبة وشاقة، ولكن مصير الشعوب لا يرتهن بمصير نخب سياسية أو بموازين قوى آنية أو بإرتكاسات عابرة، بل بإرادة الصمود والبقاء عند الشعب، فلنعتبر أن ما جرى انتكاسة لحركة التحرر الفلسطينية الراهنة، وفشل لمشروع وطني لم تأت الرياح بما تمكنه من الإقلاع، وحيث أن (لكل جواد كبوة)، فيمكن للشعب وقواه الحية أن يتجاوزوا ويتغلبوا على المحنة، فتاريخ صراعنا مع المخطط الصهيوني لم يبدأ مع منظمة التحرير ولا مع السلطة بل أقدم من ذلك، ومن الواضح أنه صراع مفتوح على المستقبل.

ليست هذه دعوة لشرعنة الانقسام أو لتكريسه بل دعوة لوقف المهاترات حول المصالحة الوطنية والتعامل بواقعية مع ما جرى ومحاولة تجاوزه بأقل الخسائر الممكنة، إن لم نبادر كفلسطينيين للأمر، فقد يتم توقيع الورقة المصرية، ولكنها لن تنفذ،وآنذاك قد ندخل في جولة جديدة من الصراع الدامي في الضفة وفي غزة، ليس مع إسرائيل بل مع بعضنا البعض، وقد يمتد هذا الصراع الدامي إلى التجمعات الفلسطينية في الخارج، وآنذاك لن يكون لا مشروع مقاومة ولا مشروع سلام.

ثورة فلسطينية لإنهاء الانقسام أصبحت ضرورة و ـنية بعد انغلاق أفق المصالحة(4)

إن كانت الشعوب العربية تثور بسبب الفقر فالفقر في مناطق السلطة الفلسطينية أكثر، وإن كانت تثور بسبب الجوع فالجوع عند الفلسطينيين أشد وطأة، وإن كانت تثور بسبب البطالة فالبطالة عند الفلسطينيين أشمل وغير مسبوقة في التاريخ، وإن كانت تثور بسبب التفاوت في الثروة وغياب العدالة الاجتماعية فلدى الفلسطينيين من أغنياء الثورة وأغنياء السلطة وأغنياء الانتفاضة وأغنياء الانقسام وأغنياء الأنفاق وأغنياء الحصار وأغنياء الفساد السياسي ما يشكل طبقة منتفعة أكثر تخلفاً واستغلالاً وفساداً مما في الدول العربية الأخرى، أما إذا ثار الشباب والشعب لأنهم فقدوا المراهنة على الأحزاب التقليدية- يسارية كانت أو إسلامية- التي بات همها البحث عن بعض المكاسب والوظائف ومشاركة النظام ببعض غنائم السلطة وببعض مقاعد المؤسسة التشريعية، فإن حالة أحزابنا وفصائلنا باتت عبئاً على الحالة الوطنية، وتكيفت مع حالة الانقسام، وفقدت الدافعية للثورة والجهاد، وبالتالي لا شيء يمنع الشباب الفلسطيني من الثورة دون انتظار إذن من الأحزاب أو مشاركتها، أما إن ثارت الجماهير العربية بسبب غياب الديمقراطية أو نقص فيها فالديمقراطية عندنا وُلِدت متعثرة وكانت شكلية، وحتى الديمقراطية الشكلية تم وأدها مباشرة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة وما تبعها من انقلاب حماس ثم الانقسام، أما إن ثاروا بسبب امتهان الكرامة وغياب الحريات فحدّث عنهما بلا حرج عند الفلسطينيين، فهل هناك من امتهان للكرامة وإذلال لإنسانية الفلسطيني من الاحتلال؟ وهل هناك من إذلال وانتهاك للكرامة وحَدٌّ للحرية من الحصار

على غزة والحواجز في الضفة؟ وهل هناك من إذلال للكرامة الوطنية من الانقسام الذي دمر المشروع الوطني وبدد الآمال بإمكانية قيام دولة مستقلة كما بدد الآمال بإمكانية استنهاض الحالة الوطنية النضالية؟ وهل هناك من إذلال وامتهان للكرامة من ضياع الوطن والاستيطان المتواصل وتهويد المقدسات وعربدة المستوطنين؟ ليس ذلك فحسب، بل ابتلينا بسلطتين وحكومتين وجودهما بحد ذاته إهانة للكرامة الوطنية لأن وجودهم الأخير مرهون برضا العدو عنهم وعن أدائهم، وحتى يرضوا العدو ويسكت عن وجود هاتين السلطتين، فهما تعملان كل ما من شأنه إعاقة المقاومة ومحاربتها، بل وتعهير من يمارسها، لا فرق في ذلك بين حكومة حماس في غزة وحكومة رام الله.

لا أعجب لاندلاع الثورات في العالم العربي، بل أعجب لخنوع الشعب الفلسطيني طوال السنوات الخمس الأخيرة، سنوات التيه السياسي والانقسام والإذلال الوطني. لعقود والفلسطينيون سادة الثورة، فمنذ (1965) حتى (2005) والفلسطينيون يعيشون حالة من الثورة داخل الوطن وخارجه. صحيح أن الثورة أو حركة التحرر الفلسطينية تعرضت لكثير من الانتكاسات والعثرات والتآمر عليها، وصحيح أيضاً أنها عرفت انقسامات وصراعات داخلية، ولكنها خلال هذه المسيرة التي كانت تقاد تحت عنوان المقاومة وحرب الشعب حيناً وشعار الجهاد حيناً آخر لم تتوقف المقاومة ولم يتخل الشعب عن حقوقه، مع الثورة أضاف الفلسطينيون إلى سجلهم النضالي مصطلح الانتفاضة، وهو المصطلح الذي دخل القاموس العالمي، ووقفت شعوب الأرض احتراماً وإجلالاً أمام الطفل الفلسطيني وهو يحمل حجراً يواجه به دبابات الاحتلال الصهيوني. خلال المسيرة الطويلة للثورة بانتفاضتيها ألهم الفلسطينيون كثيراً من الشعوب وحركات التحرر في العالم وعلموهم دروساً في الثورة والانتفاضة والصبر على الشدائد، وكانت الكوفية الفلسطينية وما زالت رمزاً للبطولة والتحدي.

نعم، نقول نحن الشعب الفلسطيني الذين كنا سادة الثورة العربية ومبدعي الانتفاضة الشعبية والقابضين على الجمر، بتنا اليوم نعيش حالة انتظار؛ انتظار طير أبابيل ترمي اليهود بحجارة من سجيل، أو انتظار جيوش المعتصم تنطلق من إيران لتحرير القدس! أو انتظار قرار أممي يقدم لنا

الوطن على طبق من ذهب! أو انتظار أن تغير الثورة العالم العربي من حولنا ليشكل كماشة تلتف على إسرائيل وتدفع باليهود إلى البحر! هللنا للثورة التونسية كما هللنا للثورة المصرية، وسنهلل لكل ثورة عربية آتية، ولكن يجب ألا ينتابنا الوهم بأن الشعوب العربية ثارت من أجلنا، لا شك أنها تحبنا وتتعاطف معنا ولكن قضاياها الوطنية لها الأولوية على قضيتنا، وستنشغل لسنوات بأمورها الداخلية، حتى وإن غيرت سياساتها تجاه إسرائيل، فيجب أن لا ننتظر أن ترسل جيوشها لتحرر فلسطين نيابة عنا. ربما يتغير العالم العربي للأفضل وربما تتزايد الحكومات المناصرة لعدالة قضيتنا، وقد يصبح وضع إسرائيل أكثر إحراجاً، ولكن ثورة العالم العربي لن تنفعنا إن لم نباشر ثورتنا بطريقتنا الخاصة.

استحسنا دعوة شباب فلسطيني عبر الموقع الاجتماعي الفيس بوك للثورة رافعين شعار (الشعب يريد إنهاء الانقسام)، وهي مبادرة طيبة، ولكن يؤخذ على شباب 5 فبراير أو شباب ثورة الكرامة، أو لسوء حظهم، أنهم تسرعوا في تحديد يوم الثورة (ثورة الكرامة) لأنه كان يوم الحسم بالنسبة إلى الثورة المصرية، وكان الإعلام منشغلاً بما يجري في مصر، كما أن الشباب لم يهيئوا لحركتهم المشروعة جيداً بحيث ينسّقوا مع شباب الضفة بل والشباب الفلسطيني في الشتات وداخل الخط الأخضر لأن الانقسام لا يقتصر على غزة والضفة بل يشمل كل الشعب الفلسطيني، وإنهائه مطلب وطني شامل، كما أن تدخل بعض المواقع المحسوبة على شخصيات في حركة فتح شوه الفكرة وأظهرها وكأن حركة فتح تقف وراء ثورة الكرامة، وبالتالي بدت ثورة الشباب وكأنها موجهة فقط ضد حكومة حماس في غزة.

نعم، الشعب الفلسطيني أحوج اليوم أكثر من أي يوم مضى للثورة، والمؤهلون لهذه الثورة ليس الأحزاب والفصائل والحركات التي فقدت مصداقيتها، وأصبحت عبئاً على الوطن ومعيقاً لاستنهاض الحالة الثورية الوطنية، ولا أستثني أحداً، من حماس إلى فتح ومن الجبهة الشعبية إلى بقية الفصائل، المؤهلون هم الشباب الذين يشكلون غالبية الشعب الفلسطيني، وغالبية الشعب الفلسطيني ليست منخرطة تنظيمياً في أي من الأحزاب والفصائل، إنها الأغلبية الصامتة والمقموعة

بأجهزة الأمن وبالخوف أو مقموعة بالراتب والكوبونة، ليس صحيحاً أن حركة حماس تمثل الأغلبية ولا حركة فتح، إنهما الأكثر ضجيجاً وتأثيراً بفعل المال والسلاح، ولأنهما أحزاب سلطة وليس نتيجة تمثيلهم الحقيقي للشعب، وقد كشفت ثورتا تونس ومصر حقيقة أحزاب السلطة ومدى شعبيتهم.

المؤهلون لقيادة الثورة هم الشباب بكل فئاتهم، وعندما يتحرك الشباب سيخرج كل الشعب من ورائهم، الشعب الذي أذله الانقسام والاقتتال الداخلي والتحريض المتبادل والحصار والاحتلال وفقدان الأمل بغد أفضل، حتى المستفيدون من الحكومتين والسلطتين سيخرجون وراء الشباب في ثورتهم عندما يشعرون أن الشباب لا يسعون لمناصب أو مكاسب ولا تسيرهم أدوات خارجية أو حزبية، الشعب يريد الطليعة التي تكسر حاجز الخوف كما كسر الشباب في مصر وتونس حاجز الخوف.

أن يرفع الشباب شعار (الشعب يريد إنهاء الانقسام)، فهذا لا يعني أنهم غير مدركين لوجود الاحتلال وكونه الخطر الأكبر على القضية الوطنية، ولكنهم على ما أظن وما أتفق معهم به يدركون أنه لا يمكن مواجهة الاحتلال في ظل حالة الانقسام، وأن القوى المستفيدة من الانقسام لن تسمح بمحاربة الاحتلال إن كان في ذلك إنهاء سلطتها وتجريدها من مصالحها، وبالتالي يصبح إنهاء الانقسام وإسقاط القوى المستفيدة منه والمتمسكة به مدخلاً ضرورياً لاستنهاض الحالة الوطنية العامة، ولوضع إستراتيجية كفاحية تعيد القضية الوطنية لأصولها كحركة تحرر وطني. إن ثورة فلسطينية لإنهاء الانقسام باتت ضرورة وطنية اليوم، وكل من سيقف في وجه ثورة الشباب لإنهاء الانقسام سيكون مدافعاً عن الانقسام، وبالتالي معادياً للإرادة الشعبية ومنحازاً للعدو الإسرائيلي.

ونقول للشباب: إن شباب فلسطين هم الذين فجروا كل ثورات الشعب الفلسطيني وهم الذين فجروا الانتفاضتين المجيدتين. ونقول للحكومتين في غزة والضفة: تعلموا درساً مما جرى في تونس ومصر وما يجري في ليبيا واليمن وغيرها، لن تنفعكم أجهزتكم الأمنية وأسلحتكم ولن تنفعكم تحالفاتكم الخارجية كما لن تنفعكم شعاراتكم التي ملها الشعب لأنه اكتشف زيفها، فلا الوطن والوطنية حكراً لكم، ولا الدين المقاومة حكراً لكم.

المصالحة الفلسطينية من إرادة التوقيع لإرادة التنفيذ(5)

إن كان التوقيع على اتفاق المصالحة يوم (4 مايو 2011) احتاج لإرادة فلسطينية ومصرية، فإنها عند التنفيذ تحتاج لإرادة أقوى، كما ستظهر إرادات أطراف أخرى ستعمل على إعاقة إنجاز المصالحة أو توجيهها بما يخدم مصالحها. إن كان صحيحاً القول "إن الشيطان يكمن في التفاصيل" فصحيح أيضاً أن الشيطان يكمن في الإرادات، فهناك فرق بين الإرادة الظاهرة والإرادة الخفية. أيضاً إن كان التوقيع يحتاج فقط لتوافق الأحزاب، فإن التنفيذ يحتاج لمشاركة الشعب في كل خطوة من خطوات التنفيذ.

أخيراً تم توقيع اتفاق مصالحة فلسطينية ما ترك بشائر أمل وفرحة عند الشعب الفلسطيني مع بعض القلق حول التنفيذ، والشعب الفلسطيني معذور في فرحته الحذرة وقلقه الدائم نتيجة تجارب سابقة أثبتت أن التوقيع وحده لا يكفي، إلا أن ما سمعناه من كلمات الرئيس (أبو مازن) والسيد خالد مشعل في حفل التوقيع في القاهرة يبدد كثيراً من الخوف، ويحيي أملاً بطي صفحة الانقسام ولو تدريجياً وجزئياً، ذلك أن ما قال به السيد خالد مشعل في حفل توقيع الاتفاق كان بمثابة رؤية جديدة متكاملة تطابقت تقريباً مع رؤية الرئيس (أبو مازن) ورؤية بقية فصائل منظمة التحرير سواء من حيث مفهوم الدولة أو الالتزام بالشرعية الدولية أو منح فرصة للسلام أو مفهوم المقاومة، أيضاً كان في خطاب الرئيس (أبو مازن) نوع من إعادة تقييم النهج السابق واستعداد لطي صفحة الماضي، ولسنا في وارد البحث عن أسباب التغيير في المواقف فالمهم أنه تغيير وتقارب يخدم المصلحة الوطنية.

كان التوقيع حبل خلاص لحركتي فتح وحماس ولسلطتيهما من مأزق كان يعيشه كلا منهما، وكان بمثابة اعتراف غير معلن من كل الأطراف بخطأ وخطورة المراهنة على أطراف خارجية تحت أي مبررات أيديولوجية أو سياسية أو مصلحية، وكان اعترافاً بخطأ محاولة كل طرف التفرد بإستراتيجية لن تنجح إلا كإستراتيجية عمل وطني- تفرد حماس بخيار المقاومة وتفرد فتح بخيار التسوية-. كان التوقيع بمثابة عودة للوطنية الفلسطينية التي تم تشويهها والإساءة لها، عودة لروح الوطنية الكامنة عند كل قائد فلسطيني وكل حزب وحركة وكل مواطن فلسطيني، ولِمَ لا وقد كانت

الوطنية جوهر كل الثورات العربية القائمة اليوم والتي تحررت من كل الإيديولوجيات التي قسمت الأمة لعقود طويلة. الأرضية الوطنية لاتفاق المصالحة يؤسس لمرحلة فلسطينية جديدة تُدمج كل الأيديولوجيات في الوطنية الفلسطينية، أو توطن الأيديولوجيات، وطنية تُخضع كل الارتباطات الخارجية للمشروع الوطني الذي يتم إعادة تشكله اليوم.

مع تمنياتنا أنه بمجرد التوقيع تم طي ملف الانقسام إلى الأبد، إلا أنه يجب الحذر في المرحلة القادمة، لأن ما تم هو بداية مشوار قد يطول حيث كثير من الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من الانقسام ستحاول إعاقة تنفيذ بنود الصفقة. لا نقصد من كلامنا هذا التقليل من أهمية ما جرى أو تبديد التفاؤل بل تحصين المصالحة بالوعي بدقة المرحلة وصعوبة الملفات العالقة وخطورة ما يمكن أن تُقدِم عليه إسرائيل لإفشال المصالحة، الوعي الشعبي والإرادة الحزبية خصوصاً عند حركتي فتح وحماس ضروريان في كل مرحلة من مراحل تنفيذ بنود الاتفاق، فالإرادة عند التنفيذ أهم من إرادة التوقيع، بل إن المحك العملي على صدق النوايا بالمصالحة تكمن في إرادة التنفيذ وليس إرادة التوقيع.

الحاجة لإرادة التنفيذ ضرورية في كل مرحلة من مراحل تنفيذ الاتفاق بدءاً من تشكيل الحكومة حيث ستُطرح إشكالات حول شخص رئيس الوزراء والوزراء وحول برنامج الحكومة وهل يحتاج البرنامج لقبول الرباعية وإسرائيل أم سيكون برنامج محدد الصلاحيات بدون رؤية سياسية؟ وما بعد الاتفاق على تشكيل الحكومة، هل ستُعرض على المجلس التشريعي لأخذ الثقة ؟ وما مرجعية الحكومة هل هي المجلس التشريعي؟ أم الرئيس؟ أم اتفاق المصالحة والقيادة المصرية راعية المصالحة؟ وإن تم إعادة انعقاد المجلس التشريعي بكل أطيافه فهل سيمارس صلاحياته بأثر رجعي فيطالب بعرض قرارات سابقة عليه لتكتسب الشرعية؟ أم ستبدأ صلاحياته الفعلية من يوم توقيع اتفاق المصالحة أو من يوم انعقاده بعد تشكيل الحكومة الجديدة؟ وإن طالب المجلس التشريعي بممارسة صلاحياته متذرعاً بالقول إن صلاحيته لم تنته، ألا يعني ذلك سقوط مقولة (الرئيس منتهي الولاية)، وبالتالي على الرئيس ممارسة صلاحياته كاملة في الضفة وغزة والشتات كرئيس الشعب

الفلسطيني ورئيس السلطة لحين انتخاب رئيس جديد؟ وهل سيتم حل الحكومة المقالة في غزة وحكومة تسيير الأعمال في الضفة؟ أم سنكون أمام ثلاث حكومات: حكومتان فعليتان تحكمان وحكومة شكلية لا تحكم؟ وهل ستسمح إسرائيل للوزراء بالتنقل ما بين الضفة وغزة بحرية؟ أم سيقتصر نشاط الحكومة على غزة مما يكرس الانقسام؟ وماذا بالنسبة إلى الموظفين خصوصاً في غزة، فهل سيعودون إلى وظائفهم الآن أم بعد الانتخابات أم لن يعودوا أبداً...الخ؟ تكون ميزانية واحدة أم واحدة للضفة وأخرى لغزة...الخ؟

وبالنسبة إلى الجانب الأمني، ما هي صلاحيات حكومة التكنوقراط وعلاقاتها بالأجهزة الأمنية؟ هل ستخضع هذه الأجهزة لوزير الداخلية الجديد أم للحكومتين (السابقتين)؟ وإذا كان المتحاورون طوال سنوات لم يستطيعوا حل المشكل الأمني فهل ستنجح اللجنة الأمنية بحل المشكلة خلال أشهر؟ وماذا بالنسبة إلى سلاح الأحزاب؟ وهل سنكون أمام المشكلة التي يواجهها لبنان بالنسبة إلى علاقة سلاح المقاومة بالحكومة؟ وهل سيتم تفعيل الممر الآمن بين الضفة وغزة حتى يتحرك الوزراء ونواب التشريعي والمواطنون والبضائع بحرية بين الضفة وغزة أم ستتحكم إسرائيل بكل حركة وبالتالي توجه الأمور بما يعزز الانقسام... الخ؟

هذه تحديات ستواجه المصالحة خلال المرحلة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات. وفي حالة تجاوز إشكالات السنة الأولى، فهل ستجرى الانتخابات بالفعل بعد سنة من تشكيل الحكومة؟ وهل ستقبل كل الأطراف بإعادة تشكيل المنظمة وقبول نسبة تمثيلهم في مؤسسات المنظمة بناء على نتائج الانتخابات القادمة؟ وما هو ميثاق المنظمة الجديد؟

هذه تساؤلات نطرحها لأن الجمهور يطرحها، ونتمنى أن يكون المتحاورون اتفقوا على كل أو غالبية التساؤلات السابقة، وبالتالي لن تكون إشكالات عند التنفيذ، وإن كنا نطرح هذه التساؤلات فلكي نهيئ المواطنين لمرحلة جديدة عليهم المشاركة بها وإنجاحها بجهودهم وعدم الجلوس كمراقبين لحين إنجاز المصالحة نهائياً، فالأحزاب والحكومة القادمة بحاجة إلى كل جهد شعبي لاستكمال مشوار المصالحة الوطنية. بتوقيع اتفاق المصالحة ندخل مرحلة بل معركة جديدة تحتاج منا

جميعاً خوضها لأنها معركة مصيرية ستحدد مستقبل النظام السياسي والمشروع الوطني، إنجاح المصالحة مسؤولية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشعب في الداخل والخارج، ولن يرحم التاريخ كل من يُعيق المصالحة أو يقف موقف المتفرج.

ضرورة إعادة النظر بمفهوم المصالحة وبالاتفاقات السابقة حولها(6)

أولت تفاهمات المصالحة سواء في القاهرة (4 مايو 2011) أو الدوحة (6 فبراير 2012) الأولوية لانتخابات تؤدي إلى تشكيل حكومة تمارس عملها في سياق سلطة حكم ذاتي وملتزمة بالضرورة باتفاقيات أوسلو وبشروط الرباعية، واليوم وبعد كل ما جرى على الأرض والمتغيرات من حولنا، سواء الاعتراف الدولي بفلسطين دولة ونشوة الانتصار عند حماس بعد العدوان على غزة أو على مستوى استمرار الاستيطان الإسرائيلي ورفض إسرائيل لعملية التسوية- وتجاوزها لاتفاق أوسلو وتوابعه أو التحولات في مصر، بعد كل ذلك لا يجوز أن نؤسس لمصالحة على قاعدة اتفاقية أوسلو أو مصالحة تُرجع الأمور إلى ما كانت عليه قبل يونيو (2007).

حتى على مستوى المصالحة بالصيغة المتفق عليها، فلن تسمح إسرائيل بأن تتوحد غزة المدججة بالسلاح والصواريخ والميليشيات من كل الأصناف مع الضفة حيث الاحتلال والاستيطان والمستوطنين والتنسيق الأمني، في حكومة وسلطة واحدة، كما أن إسرائيل عندما تعرف أن المصالحة الوطنية مشروطة بإجراء الانتخابات فستعمل كل جهدها لإعاقة إجراء الانتخابات، وبالتالي سيكون من المغامرة رهن المصالحة بإجراء انتخابات، كما أن إسرائيل لن تخضع للإرادة الفلسطينية بالوحدة وإنهاء الانقسام، وهي التي صنعت الانقسام بداية.

لا نريد أن نقلل من قيمة الإرادة الفلسطينية ولا من جهود الإخوة في مصر أو غيرها لتحقيق المصالحة، ولكن الرغبات والإرادة لوحدهما غير كافيين في حالة كحالة الانقسام، إنهما أساسيان وكافيان لمصالحة مدخلها انتفاضة أو ثورة على الاحتلال، ولكن غير كافيين لمصالحة في إطار سلطة تحت الاحتلال وتسوية سياسية والتزامات دولية.

بعد توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة ثم الدوحة، جرت مستجدات لم تكن حاضرة عند توقيع الاتفاقين، ما يجعل المشهد السياسي الفلسطيني يعج بالمفارقات وسرعة المتغيرات. إن كان الربيع العربي الذي أنهى انقسام العالم العربي إلى معسكر ممانعة ومعسكر اعتدال وهو ما كان يغذي ويعزز الانقسام الفلسطيني، إلا أنه في المقابل عزز من مكانة حركة حماس في غزة في بدايته. وإن كان توقيع حركة حماس لهدنة مع إسرائيل برعاية مصرية وفر أحد شروط الرباعية وهو وقف الأعمال المسلحة ضد إسرائيل إلا أن الهدنة في المقابل زادت من حالة فصل غزة عن الضفة ومن دولنة القطاع، كما أن سقوط الرئيس الإخواني مرسي في مصر بعد ثورة (30 يونيو 2013) والاستفتاء على الدستور المعدل يوم (18 يناير 2014) خلط الأوراق مجدداً ما أثر سلباً على حركة حماس خصوصاً بعد أن صنفت الحكومة المصرية جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية.

أيضاً، جاء الاعتراف الأممي بفلسطين دولة غير عضو ليزيد من تعقيد المشهد السياسي من جهة المصالحة. جاء هذا الاعتراف في خضم الجدل حول المصالحة وإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير، وحيث إن تفاهمات المصالحة لم تتطرق للدولة الفلسطينية، بل ركزت على المصالحة في مستوياتها الثلاثة: الحكومة والسلطة ومنظمة التحرير، فقد ساد الارتباك لحين من الوقت حول أولويات العمل، وكيفية المزاوجة بين العمل من أجل المصالحة بالتفاهمات السابقة، والعمل من أجل تحويل قرار الدولة إلى ممارسة على الأرض. الأمر يحتاج إلى تفاهمات فلسطينية جديدة أو إبداع سياسي، بحيث لا يحدث تعارض بين ثلاثة حالات: الأولى متطلبات إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير كحركة تحرر وطني. والثانية مصالحة تعيد الفلسطينيين لسلطة حكم ذاتي ولاتفاقية أوسلو. والثالثة استحقاقات الدولة كنتاج للشرعية الدولة.

ولكن ما كان يعتبر إنجازاً قد يُحسب للرئيس (أبو مازن) ويدعم المصالحة تراجع سريعاً عندما عادت منظمة التحرير للمفاوضات في أغسطس (2013) ليس على أساس القرار الأممي، بل على أساس اتفاقية أوسلو ولواحقها بدون شرط وقف الاستيطان، وتلا ذلك طرح وزير الخارجية الأمريكي لخطة إطار جديدة تنتقص من الحقوق الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي وتَّر من العلاقة

مجدداً، ليس فقط بين حركتي فتح وحماس، بل وداخل معسكر منظمة التحرير ما جعل المصالحة أكثر تباعداً.

دون تقليل من قيمة التفاهمات السابقة حول المصالحة، فإن واقعاً جديداً قد استجد ما يتطلب إعادة النظر في تفاهمات المصالحة السابقة.

التنازل من أجل المصالحة عطاء

بالرغم من استمرار سياسة الاستيطان والتهويد وتدنيس المقدسات والاعتقالات في الضفة، وبالرغم من استمرار الاحتلال وسياسة العدوان والحصار في قطاع غزة، وبالرغم من اتضاح خطورة خطة كيري التي تتضمن تنازلات تمس الحقوق الوطنية، فإن المفاوضات والحوارات بين إسرائيل والفلسطينيين مستمرة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن حركة حماس ما زالت ملتزمة بالتهدئة وهو التزام يتطلب درجة من التنسيق الأمني ولو بطريقة غير مباشرة. صحيح أن النخب الحاكمة لم توقع على اتفاقات فيها تنازل عن الحد الأدنى المتوافَق عليه فلسطينياً، ولكنها وتحت تبريرات متعددة تبدي استعداداً لاستمرار التفاوض حول القدس وعودة اللاجئين وغور الأردن وتبادلية الأراضي، وفي قطاع غزة تم قبول وقف المقاومة، ليس فقط انطلاقاً من قطاع غزة، بل وعلى كامل فلسطين التاريخية.

مقابل هذه المرونة والاستعداد لتقديم تنازلات لواشنطن وإسرائيل، فإنه عندما يتم الحديث عن الحاجة إلى تقديم تنازلات من طرفي معادلة الانقسام الفلسطيني لبعضهم البعض من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، فإن حالة من التشدد والمكابرة تنتاب الجميع، وتصبح كلمة تنازلات بمثابة الإهانة وكسر الكرامة ومحاولة لإذلال الطرف الآخر الخ! وعندما يتم تقديم (تنازلات)، في لحظات انفراج العلاقة أو نتيجة تدخل وسطاء، تكون شكلية وهزلية وسرعان ما يتم التراجع عنها أو عن بعضها إن لم ترجع الأمور أسوأ مما كانت. إن كل تنازل لإسرائيل يعني فقدان لجزء من الحقوق الوطنية ويشكل خطوة تراجعية نحو الوطن، فيما كل تنازل فلسطيني لصالح الفلسطيني

يعني خطوة نحو الوطن. يبدو أن الأطراف المتصارعة على السلطة والحكم ترى من الأسهل عليها تقديم تنازلات للعدو من تقديمها لبعضها البعض، لأن تقديم تنازلات لإسرائيل أو لأطراف خارجية يمنحها مزيداً من المنافع ويُعزز مصالحها وسلطتها، فيما تقديم تنازلات لطرف فلسطيني من أجل المصالحة والمصلحة الوطنية قد يفقدها بعض امتيازات السلطة والحكم، وهذه النخب ترى أن مصالحها الخاصة أهم من المصلحة الوطنية وأن الحزب أهم من الوطن.

ما كان أحد يطلب من حركة حماس أن تقدم تنازلات لحركة فتح أو العكس لو كان أنموذج حكم حماس في القطاع ناجحاً، ولو كان حكم فتح والسلطة في الضفة ناجحا، أو كانت القضية الفلسطينية في حالة تقدم. أما وأن القضية الوطنية تمر بأسوأ مراحلها، والسلطتين والحكومتين مأزومتين بل وفشلتا في توفير متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين وفي التقدم في المشروع الذي رهنت كل منهما نفسها به، حيث مشروع المقاومة الذي رهنت حماس وجودها به بل وقامت بالانقلاب على السلطة باسمه وصل إلى طريق مسدود، ومشروع التسوية السياسية الذي رهنت السلطة الوطنية وحركة فتح نفسهما به وصل لطريق مسدود... في هذه الحالة فإن استمرار المكابرة وعدم الاعتراف بالخطأ والتهرب من تقديم تنازلات من أجل المصلحة الوطنية لا يمكن تفسيره إلا بالخيانة الوطنية. وقد قال الأولون (أصل الكفر عناد).

إن كانت طبيعة العقل العربي والثقافة السياسية السائدة لا تقبل الاعتراف بالخطأ، وبالتالي لا أحد يتوقع من حركة حماس أن تعترف بأنها أخطأت في سياساتها الداخلية ومراهناتها الخارجية وأنها باتت اليوم مكشوفة ومحاصرة، وفي المقابل لا تستطيع حركة فتح والسلطة الزعم بأن خياراتهما في المراهنة على التسوية السياسية صحيحة وتحقق أهدافها، لذا المطلوب من الطرفين، إن كانت المكابرة تمنعهما من الاعتراف الصريح بالخطأ، تقديم تنازلات متبادلة.

في هذا السياق، نتمنى على النخب السياسية الحاكمة خصوصاً على حركتي فتح وحماس، أن تدرك أن التنازل من أجل الوطن ليس تنازلاً بل عطاء، وكلما تنازلت أكثر فهذا مؤشر حرص أكبر على المصلحة الوطنية. وما تعتبره بعض الأحزاب تنازلاً، وإن كان يفقدها بعض الامتيازات، إلا أنه

يمنحها المصداقية والشرعية، ويفتح أمامها مصالح أوسع إن فكرت خارج صندوق الحزب والجماعة.

كلما يتم الحديث عن المصالحة يصاحبه حديث عن تنازلات يبديها كل طرف للطرف الآخر، وبعضهم وصف تنازلاته بأنها (مؤلمة)، وبغض النظر إن كان الحديث عن المصالحة تعبيراً عن إرادة حقيقية بالمصالحة تؤسس على توفر شروط موضوعية وذاتية لتحقيقها، أو كان مجرد مناورة يسعى كل طرف لتوظيف خطاب المصالحة للتغطية على مأزقه وكورقة قوة في مواجهة خصمه الخارجي- حماس في مواجهة الحكومة المصرية بعد توتر العلاقة بين الطرفين، وحركة فتح في مواجهة إسرائيل وخطة كيري-، ومع إدراكنا بأن طريق المصالحة الوطنية الذي يؤدي إلى إعادة توحيد غزة والضفة في إطار حكومة وسلطة واحدة ما زال طويلاً وشاقاً ويحتاج لأكثر من الإرادة الفلسطينية، إلا أن أي تنازلات تقدمها حركتي فتح وحماس لبعضهما البعض ستكون تنازلات من أجل الوطن، وهو عمل إيجابي وعقلاني، وسيراكم مع مرور الوقت طاقة حرارية كفيلة بإذابة جليد العلاقة بين الطرفين وتمهيد الطريق للمصالحة الكاملة، كما أن أي تقارب كفيل بأن يضعف من قدرة الأطراف الخارجية على توظيف الانقسام لخدمة مصالحها.

بعيداً عن أحكام التفاؤل والتشاؤم حول جدية ما يجري من حوارات المصالحة ومآلها، فإنه ليس من المعقول والمقبول أن تتوقف جهود المصالحة الوطنية فيما المفاوضات مع إسرائيل مستمرة والالتزام بالهدنة معها مستمر.

ثانياً: نحو مصالحة إستراتيجية تُعيد بناء المشروع الوطني الفلسطيني

ليست هذه دعوة لتكريس الانقسام، بل لتجنب مزيد من الانزلاق نحو الهاوية. اليوم، لم تعد المراجعة التي تؤسِّس لمشروع وطني جديد وإستراتيجية جديدة خياراً من عدة خيارات، بل ضرورة وطنية. إن لم تأخذ قوى من داخل النظام السياسي الفلسطيني أو من داخل الحالة السياسية الفلسطينية بشكل عام المبادرة، فهناك قوى وأطراف خارجية ستأخذها. منطقة الشرق الأوسط

والقضية الفلسطينية خصوصاً، لا تسمح بوجود فراغ سياسي. تاريخياً، كانت أطراف عربية وإقليمية تملأ فراغ غياب أو ضعف الفاعل السياسي الفلسطيني، كما جرى قبل ظهور حركة المقاومة الفلسطينية منتصف الخمسينيات، فمنظمة التحرير في بداية ظهورها تأسست بداية بقرار قمة عربي قبل أن يتم توطينها بعد حرب (1967)، وإن غاب القرار الوطني الفلسطيني المستقل اليوم فقد تأخذ قوى إسلامية مبادرة ملء الفراغ. هذا ناهيك عن أن مشاريع التوطين والوصاية والتدويل تخيم على أجواء الحالة الفلسطينية المأزومة اليوم.

سياسة الترقيع والتلفيق والهروب إلى الأمام والتخفي وراء الأيديولوجيات والشعارات الكبيرة الفارغة لم تعد تجدي اليوم. الحقوق الوطنية المسلوبة لن تعيدها واشنطن ولا الرباعية، ولا جيوش المسلمين والعرب. نعم الشرعية الدولية ضرورية، والتضامن العالمي مهم، والأيديولوجيات مفيدة كأدوات للتعبئة والتحريض، إلا أن كل هذه الأمور لا تغني عن فعل الشعب صاحب القضية، لا تغني عن المشروع الوطني والهوية الوطنية، كل الأيديولوجيات والتحالفات وأشكال التضامن الخارجية أمور مساعدة لن تكون لها قيمة إن تخلى الشعب صاحب الحق عن حقه أو تقاعس بالمطالبة به، أو شعر العالم أن صاحب الحق غير جدير بالحق الذي يطالب به.

استمرار أطراف فلسطينية وعربية وإسلامية بالزعم بأنها لم تتخل عن الثوابت الوطنية والقومية والإسلامية بات حديثاً ممجوجاً وفاقد المعنى ما دامت الأرض مناط وموئل هذه الثوابت تضيع وتتسرب من بين أيدينا يوماً بعد يوم نتيجة الاستيطان، واستمرار هذه الأطراف بالحديث عن مصالحة تعيد الأمور إلى ما كانت عليه لم يعد يُقنع الشعب، ولا داع لأن تستمر حركتا فتح وحماس بتحميل كل منهما الآخر مسؤولية إفشال المصالحة الفلسطينية، والتباكي على مصير الشعب. كل الأطراف تدرك أن المصالحة المطروحة للتداول ليست هي المصالحة المنشودة، وأن ما حاق بالمشروع الوطني من دمار هو نتاج سلوكهم و عجزهم بالدرجة الأولى.

المراجعة الشمولية المؤسِّسة لمشروع وطني جديد أو المصحِّحة لمسار المشروع الوطني كفكرة حاضرة ومبهمة عند الجمهور، يجب أن تتجاوز إفرازات المشكلة، وتتعامل مع أصولها ومسبباتها

الحقيقية. الانتخابات ليست حلاً لأزمة النظام السياسي، كما أن المحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ليست حلاً، حتى تشكيل حكومة ليس هو الحل. ما سبق هي حلول للسجين لتحسين شروط العيش في السجن وليس لكسر جدران السجن، وإن بقيت مكونات النظام السياسي تتعامل مع الأزمة وكأنها أزمة خلاف بين فتح وحماس، وبالتالي تتعامل مع المصالحة على قاعدة حل إشكالات الانتخابات والحكومة والأجهزة الأمنية والمحاصصة الوظيفية الحكومية... فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أوسلو حتى وإن صرحت غير ذلك.

المطلوب مشروع وطني جديد، ليس مشروع سلطة وحكومة بل مشروع حركة تحرر وطني يجمع ما بين مشروع سلام فلسطيني ومشروع المقاومة من جانب آخر، مشروع يضع حداً للفصل التعسفي الذي ساد في الساحة الفلسطينية ما بين السلام والمقاومة وهو ما أدى إلى أن تصبح المقاومة عبثية والتسوية عبثية. المشروع الوطني التحرري المطلوب مشروع يوفق ما بين الأبعاد الوطنية والقومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية، إنه المشروع البديل لنهج التدمير الذاتي الذي تمارسه الفصائل بحق قضيتنا وشعبنا بوعي منها أو بدون وعي. هذا المشروع حتى يكون وطنياً بالفعل يجب أن يكون مشروع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج، مشروع كل الأحزاب والحركات، مشروع يستوعب كل الأيديولوجيات. أية محاولة لوضع إستراتيجية وطنية تُخرج المشروع الوطني الفلسطيني من أزمته عليها أن تشتغل على عدة مسارات:

1- تفعيل إستراتيجية المقاومة الشعبية.

2- تجسيد الدولة الفلسطينية حسب القرار الأممي.

3- إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير كما نصت مواثيق المصالحة.

4- إنهاء الانقسام المتجسد بوجود سلطتين وحكومتين في غزة والضفة.

نعتقد بأن إستراتيجية وطنية للمقاومة السلمية هي الأكثر فعالية في انجاز المصالحة أو الوحدة الوطنية وفي تغيير قواعد اللعبة مع الاحتلال. فتاريخياً، ومن تجربتنا الوطنية، فإن الصدام مع العدو في

إطار إستراتيجية وطنية للمقاومة كانت توحد الشعب، وتستقطب التأييد العالمي، وتجبر الخصم على تقديم تنازلات(7)، والواقع الدولي والعربي اليوم مناسب في رأينا للعودة لخيار المقاومة الشعبية، فما دامت شعوب عربية وقوى معارضة تقوم بثورات وتحمل السلاح ضد أنظمة مستبدة وتجد تأييدا دوليا في ذلك، فإن الشعب الفلسطيني أحق بالقيام بثورة شعبية بل وبحمل السلاح في مواجهة الاحتلال، لأن الاحتلال أكثر خطرا على الشعوب وتهديدا للسلام الدولي من أنظمة غير ديمقراطية. مع ذلك لن نتوسع في هذا السياق لأن المقاومة أو الانتفاضة عندما تندلع لن تأخذ إذنا من أحد، ولأن المقاومة الشعبية لن تكون مجدية إلا إن كانت في إطار إستراتيجية وطنية. في ظل الانقسام الراهن نخشى أن يتم توظيف المقاومة فصائليا بما يعزز أجندة خارجية أو حسابات القوى الداخلية الساعية للسلطة، وعليه فإن إنجاز المصالحة الوطنية يشكل مدخلا لتوافق على إستراتيجية المقاومة المطلوبة.

أما المسار الثاني، فقد تطرقنا أعلاه إلى تحديات تجسيد الدولة خصوصاً أن القرار الأممي قرار غير ملزم وهو يتحدث عن دولة مراقب أو غير عضو، كما لا يبدو أن ظروف ومكونات السلطة الفلسطينية مؤهلة للدخول في مواجهة مع إسرائيل وواشنطن لتجسيد هذا القرار. يبقى الممكن والمتاح هو العمل المتزامن على إنهاء الانقسام وإعادة بناء منظمة التحرير في نفس الوقت، وعندما نقول ممكن ومتاح لا يعني أنه عمل سهل، بل يحتاج إلى جهود وإرادة قوية من كل الأطراف، بل قد يحتاج إلى الدخول لمواجهات مع إسرائيل وأطراف إقليمية ودولية ساهمت في حدوث الانقسام ومعنية ببقائه.

دون تجاهل الجهد الذي يجب أن يستمر في إنضاج شروط المقاومة الشعبية والانتفاضة وفي العمل في الإطار الأممي لحصد مزيد من المكتسبات، فإن الأولوية يجب أن تركز على إنهاء الانقسام بشكل متزامن مع الاشتغال على إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير.

وعليه نرى أن الإستراتيجية الفلسطينية للمرحلة القادمة يجب أن تشتغل على مستويين:

1 – الهدف العاجل: مصالحة إدارة الانقسام

لأننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود القوى السياسية القائمة خصوصاً حركتي فتح وحماس، ولا نستطيع تجاهل وجود سلطتين وحكومتين متخاصمتين، ولا وجود اتفاقات موقعة والارتهان للتمويل الخارجي وشروط الرباعية وإسرائيل، لذا يجب العمل على مصالحة أو تهدئة فلسطينية داخلية تعمل على حل إشكالات السلطة والحكومة وإدارة حياة الناس، إنها مصالحة بين السجناء تشكل ضرورة ومدخلاً للانتقال إلى مرحلة تكسير جدران السجن. هذه المصالحة هدفها وضع حد لحالة العداء بين كياني غزة والضفة ووقف المفاعيل السياسية والاجتماعية والقانونية والنفسية للانقسام. إنجاز هذا الهدف المرحلي والعاجل سيتعامل مؤقتاً مع واقع فصل غزة عن الضفة وواقع وجود حكومتين وسلطتين، ليست هذه دعوة لتكريس الفصل، بل التعامل معه مؤقتاً إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة.

هذه المصالحة تحتاج إلى درجة عالية من البراغماتية والانحناء للعاصفة والتعامل بعقلانية مع التحديات الداخلية والخارجية، فحتى لو قررت حركتا فتح وحماس التصالح من خلال الورقة المصرية التي تم التوقيع عليها في مايو (2011) أو تفاهمات الدوحة، فلن يعود التواصل بين الضفة وغزة في إطار حكومة وسلطة واحدة بدون موافقة إسرائيل أو بدون تسوية سياسية تشارك فيها إسرائيل، لأن علينا أن نتذكر أن إسرائيل انسحبت من القطاع، وتقول إنها لم تعد مسؤولة عنه، وعليه فإن مصالحة توحيد غزة والضفة في إطار سلطة واحدة وحكومة واحدة لن يتم إلا من خلال الالتزام بشروط إسرائيل وواشنطن وهو ما ترفضه حركة حماس حتى الآن، أو من خلال المواجهة معهما، وهذا يعني العودة إلى خيار المقاومة في إطار إستراتيجية وطنية.

إذن؛ بدلاً من استمرار الحالة العدائية بين غزة والضفة، ولأنه يبدو أن الطرفين(8) متمسكان بالسلطة وغير مهيئين للمراجعات الإستراتيجية، فيجب عمل مصالحة متدرجة لحين تغير الأحوال. هذه المرحلة من المصالحة تحتاج لاعتراف كل طرف بأن الطرف الآخر شريك في النظام السياسي وله حق تقرير مصير هذا النظام ورسم خارطة المشروع الوطني الجديد، وتحتاج لوقف حملات

التحريض والتخوين والتكفير، وتحتاج لوضع حد للاعتقالات المتبادلة، أو بصيغة أخرى تمكين لجنتي المصالحة المجتمعية والحريات العامة من إنجاز عملها بسرعة. ونلفت الانتباه هنا إلى أن ورقة المصالحة المصرية تقوم على أساس مصالحة مؤقتة في ظل استمرار الانقسام لحين من الزمن.

هذه المصالحة الوطنية المؤقتة التي ستأخذ طابع التقاسم الوطني الوظيفي أو الشراكة السياسية، تشكل المدخل للمرحلة الثانية للإستراتيجية الجديدة أو المصالحة الوطنية الإستراتيجية من خلال إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير. لا شك أن هناك مزالق وتخوفات من أن يشجع التعامل مع هذا المفهوم للمصالحة أو التقاسم الوظيفي المؤقت البعض لطرح فكرة الكونفدرالية بين غزة والضفة، حيث الخشية بأن يستغل بعض المستفيدين من حالة الفصل أي نجاح في المصالحة حسب المفهوم المشار إليه أعلاه لتبرير حالة الفصل، أو أن تستغل كلتا الحكومتين التوافق الداخلي لإضفاء شرعية دائمة على وجودها يدفعها للتقاعس عن إنجاز المصالحة الوطنية الإستراتيجية، لتحاشي وقوع ذلك يجب العمل في آن واحد على المرحلة الثانية للإستراتيجية الوطنية، وهناك علاقة تفاعلية أو تأثير متبادل بين المصالحتين، بمعنى أن أي تقدم في أي مصالحة سيؤثر إيجاباً على إنجاز المصالحة الأخرى والعكس صحيح.

خلال هذه المرحلة الانتقالية يكون لحركتي فتح وحماس دور رئيس في إصلاح ما أفسدوه، ومع ذلك يجب إبداء رأي فيما يتم الحديث عنه خلال هذه المرحلة ونلخصها فيما يأتي:

أ- بالنسبة إلى الانتخابات، وحتى لا يتكرر ما جرى في انتخابات يناير (2006)، نفضل الاتفاق بداية على ثوابت ومرجعيات المشروع الوطني قبل الانتخابات، لأن غياب الاتفاق على الثوابت والمرجعيات لن يساعد على حدوث تداول سلمي على السلطة، ونرى أن التراضي والتوافق في هذه المرحلة أهم وأجدى من الانتخابات.

ب- إن كانت هناك جدية في إجراء انتخابات فلا داع لتشكيل حكومة تنتهي صلاحيتها بعد أشهر، ويمكن للجنة الانتخابات أن تتكلف بالإعداد للانتخابات خصوصاً أننا نعتقد أن إسرائيل لن تسمح بانتخابات قبل اتضاح معالم التسوية والمفاوضات.

ت- في حالة الإصرار على تشكيل حكومة يستحسن أن تتشكل من الأحزاب وبعض المستقلين، لأن حكومة من التكنوقراط، فقط، لن تستطيع عمل شيء في ظل حالة التجييش عند الأحزاب وستبقى حكومة شكلية، تشكيل الحكومة من الأحزاب خصوصاً من حركتي فتح وحماس يضعها على المحك، ويجعلها تتحمل المسؤولية بدلاً من أن تقف موقف المتفرج على حكومة تكنوقراط مؤكدة الفشل.

ث- الحديث عن حكومة بدون برنامج سياسي هو مجرد هراء، فلا توجد حكومة بدون برنامج سياسي، لأن هذه الحكومة لن تتعامل مع الفلسطينيين فقط بل مع العالم الخارجي وإسرائيل ولهؤلاء شروط.

2: المستوى الثاني: إستراتيجي من خلال إعادة بناء المشروع الوطني

الاشتغال على المرحلة أو المهمة الأولى للإستراتيجية الوطنية يجب أن يكون مواكباً للاشتغال على المرحلة الثانية، بل يجب أن يكون الالتزام بإنجاز الهدف الأول (التقاسم الوظيفي الوطني) مشروطاً بالالتزام بالهدف الاستراتيجي الاتفاق على الثوابت والمرجعيات وإعادة بناء المشروع الوطني الجامع، حيث يستحيل التقدم نحو الهدف الاستراتيجي دون إنهاء الانقسام. وعندما نقول تساوق الاشتغال على المستويين فذلك لأننا نحشى من أن واقع فصل غزة عن الضفة قد يستغرق وقتاً، لأن إسرائيل والقوى المستفيدة من حالة الفصل ما زالت قوية وفاعلة، وهي تريده انقساماً نهائياً ينهي المشروع الوطني الفلسطيني.

هذا التساوق لمساري المصالحة هو ضمان عدم تحول التقاسم الوظيفي الوطني المشار إليه إلى كيانين سياسيين دائمي الوجود. لهذه المصالحة الإستراتيجية مدخل أيضاً، وهو تفعيل وتطوير منظمة التحرير كمرجعية ناظمة للجميع، وفي هذا السياق يمكن الاستعانة بما ورد بورقة المصالحة المصرية حول تشكيل لجنة مشتركة عليا لضمان أن يستمر كيانا غزة والضفة ضمن مشروع وطني واحد. إذا كانت المصالحة الأولى، أي المصالحة العاجلة في ظل الانقسام القائم تتعامل مع الانقسام الأخير

الناتج عن أحداث يونيو (2007)، فإن المصالحة الإستراتيجية يجب أن تتعامل مع الانقسام الإستراتيجي السابق على تلك الأحداث والسابق لسيطرة حركة حماس على القطاع، هذه السيطرة وما سبقها وما لحقها من توترات واصطدامات مسلحة هي نتيجة لخلاف استراتيجي وطني وإقليمي حول تشخيص طبيعة الصراع مع إسرائيل وهدفه النهائي.

الإستراتيجية الجديدة ستكون مضطرة لإعادة طرح تساؤلات تم طرحها قبل أربعة عقود ولم يتم الحسم فيها، ولأنها لم تحسم فقد عادت مجدداً وبشكل أكثر تعقيداً. منذ أن وجِدت قضية سياسية تُسمى القضية الفلسطينية، وهي محل تنازع بين الأبعاد الوطنية والقومية والإسلامية والدولية، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لم ينه حضور هذه الأبعاد وإن كان غيَّر في الأولويات. فهل نحن نقاتل إسرائيل لأنها عدو ديني تاريخي، وبالتالي يجب اجتثاثها من الوجود، وفي هذه الحالة فالصراع يتجاوزنا كفلسطينيين ليشمل كل الأمة الإسلامية؟ أم نقاتلها كفلسطينيين لأنها ترفض حقنا بدولة مستقلة سواء كانت هذه الدولة حسب قرار التقسيم (181) للعام (1947)، أو دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

غياب الرؤية الواضحة للهدف عند أصحاب الحق، ينتج حالة من الإرباك حول تحديد وسائل تحقيق الهدف، وحول معسكر الحلفاء ومعسكر الأعداء، وحول مفهوم استقلالية القرار الوطني وجدواه، وهي أمور تجر أصحاب الحق إلى صراعات وحروب داخلية. غموض وعدم الاتفاق على الأنا في أي صراع يؤدي تلقائياً إلى غموض وتعميم مفهوم الآخر، الأمر الذي يربك الحالة السياسية وهو ما تعاني منه القضية الفلسطينية. هذا الغموض حول الأنا والآخر هو الذي مكن إسرائيل من تحشيد الصهيونية العالمية واليمين المسيحي ودول أخرى في مواجهة النضال الفلسطيني، وهو ما مكن تل أبيب وواشنطن من إدراج النضال المسلح الفلسطيني ضمن الإرهاب الدولي.

من المفهوم في السياسة، التعامل مع أهداف مرحلية وأهداف إستراتيجية، ومن المفهوم أيضاً تعدد أساليب العمل لتحقيق الهدف، إلا أنه في جميع الحالات يجب على المرحلي أن يكون في خدمة الإستراتيجي، كما أن تعدد أساليب النضال يكون ضمن نفس الهدف، وفي إطار إستراتيجية وطنية

واحدة وموحدة، وليس لكل حزب هدف استراتيجي ووسائل خاصة به لتحقيق هذا الهدف. في الحالة الفلسطينية الأنا مبهم- وطني أم قومي أم إسلامي- ولا يوجد اتفاق على الآخر- إسرائيل أو اليهودية العالمية أو الصهيونية أو المسيحية أو أهل الكفر- والوسائل متعددة ومتعارضة- كفاح مسلح وجهاد؟ أم انتفاضة شعبية؟ أم مفاوضات وحل سلمي؟- هذا الأمر يخلق حالة إرباك في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، أيضاً فإن عدم التحديد يجعل العالم لا يعرف ما الذي يريده الفلسطينيون بالضبط وما هي مرجعيتهم السياسية، أو على الأقل يستغلون هذا التشتت والغموض في الموقف الفلسطيني والعربي ليتهربوا من التزاماتهم الدولية تجاه الشعب الفلسطيني أو يتجنبوا التصادم مع إسرائيل وواشنطن.

خلال ستين عاماً طرح الفلسطينيون حوالي سبعة تصورات للهدف الذي يسعون إليه أو للدولة المنشودة. فبعد أن رفض العرب والفلسطينيون قرار التقسيم للعام (1947)، وهو القرار الذي كان يعطيهم الحق في دولة، دخلوا في تيه سياسي حتى بداية ظهور منظمة التحرير، خلال سنوات التيه طالبت حركة فتح، وقبل أن تعلن عن نفسها رسمياً في العام (1965)، بمشروع كيان وطني على الأراضي الفلسطينية التي بيد العرب- غزة والضفة- وذلك من خلال مجلة "فلسطيننا"، كان ذلك في العام (1959)، ولكن العرب رفضوا أو تجاهلوا هذا المطلب، بل توجسوا منه حتى أنه عندما قرر العرب تأسيس منظمة التحرير، كان من ضمن الشروط أن لا تسعى المنظمة إلى سيادة على الضفة وغزة، مع منظمة التحرير أصبح الهدف تحرير كل فلسطين وإنهاء الوجود الصهيوني اليهودي كما نص على ذلك الميثاق القومي ثم الوطني، وفي العام (1971) تم تبني هدف الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل فلسطين الذي جوبه بمعارضة قوية ليس، فقط، من إسرائيل بل، أيضاً، من قوى وفصائل فلسطينية وعربية ،أما في العام (1974)، وعلى إثر حرب أكتوبر، تم تبني البرنامج المرحلي والسلطة المقاتلة، وفي العام (1988) تم تبني إعلان الاستقلال أو دولة الضفة وغزة. كان إعلان الاستقلال مدخلاً للتسوية، حيث جاء مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو الذي سجن القضية الوطنية في إطار سلطة الحكم الذاتي في الضفة وغزة بدلاً من دولة الضفة وغزة، مع وصول التسوية إلى طريق

مسدود، عاد الحديث عند البعض عن الدولة الواحدة ثنائية القومية، إضافة إلى التخوفات من أن تكون الدولة القادمة دولة أو إمارة غزة فقط. والمفارقة أن الكيان السياسي الأول- منظمة التحرير الفلسطينية- انبثق بقرار رسمي عربي، ومصادر تهديده وتجاوزه اليوم يأتي من قرار إسلاموي حيث لا تخفي حركة حماس أنها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، وأن لها مشروعها الإسلامي المختلف- لا نريد أن نقول متعارض- عن المشروع الوطني.

إذن، كيف يمكن تأسيس إستراتيجية عمل وطني في ظل هذا الغموض والإرباك حول الهدف والوسائل؟ ثوابت الأمة وحقوقها الوطنية ليست حقل تجارب للإيديولوجيات عابرة الوطنيات، ولا تخضع لموازين القوى الإقليمية والدولية. عندما لا يعرف الشعب ثوابته ومرجعياته ولا تتوافق قواه السياسية على تعريف لها، فهذا يشكك في عدالة قضيته الوطنية. ما كان لأصحاب الإيديولوجيات القومية والإسلامية أن يتراموا على قضيتنا، وينصِّبوا أنفسهم أوصياء لولا ضعف الحالة الوطنية وتفشي الخلافات الداخلية.

التدخلات، سواء باسم العروبة أو باسم الإسلام، فيه امتهان لكرامتنا الوطنية وتشكيك بحقنا بدولة، فلماذا يجوز للمصريين والسوريين والإيرانيين أن يكون لهم دول وطنية خاصة بهم فيما يُحرَّم علينا إقامة دولة فلسطينية خاصة بنا؟ الدولة الوطنية الفلسطينية لا تعني القطع مع الأبعاد القومية أو الإسلامية للقضية. عندما يكون للعرب والفكر القومي وللمسلمين والحركة الإسلامية عنوان واحد متفق عليه، فسنكون أول من يسير من ورائه ونسلمه مقاليد أمورنا، ولكن لن نتخلى عن هويتنا وثقافتنا الوطنية، ولا عن حلمنا بدولة وكيان وطني يحفظ لنا كرامتنا وإنسانيتنا لصالح الآخرين، وطن يعيش فيه أبناؤنا مرفوعي الرأس بلا احتلال صهيوني ولا وصاية عربية، ولن نستمر معلقين بحبال وهم دعاة القوموية والإسلاموية ليوظفونا كما يوظفون شعارات القومية والإسلام لخدمة مشاريعهم الوطنية أو الإقليمية أو الحزبية إن لم يكن الشخصية. هذا الكيان الوطني الفلسطيني ضرورة لأي مشروع قومي وحدوي عربي صادق أو مشروع وحدوي إسلامي صادق، مشروعنا الوطني رأس حربة لوقف توسع الكيان الإسرائيلي ببعديه الصهيوني واليهودي، فمن لا

يقف إلى جانب المشروع الوطني التحرري الفلسطيني، لا يمكنه أن يكون قومياً عربياً وحدوياً ولا إسلامياً حقيقياً، كما أن المشروع الوطني الفلسطيني لن يكتب له النجاح بدون بعديه: العربي والإسلامي. هذا الهدف/ المشروع الوطني يتطلب إخضاع كل الأيديولوجيات له بحيث تصبح إحدى مكوناته لا أن يُلحق المشروع الوطني بمشاريع قومية وإسلامية مأزومة.

هذا الهدف الوطني يجب أن يكون محل توافق وطني ويتجنب التصادم مع الشرعية الدولية التي تعترف للشعب الفلسطيني بالحق في تقرير المصير السياسي على أرضه وبحقه في دولة خاصة به. الدولة هدف مشروع، ولكنها ليست المشروع الوطني، فهذا سابق في وجوده على هدف الدولة وهو سيستمر ما استمر الاحتلال، ويجب ألا يخضع للتجاذبات والمناورات حول مفهوم حل الدولتين. ولكن، وحيث أنه يوجد توجه دولي لحسم الصراع في المنطقة على أساس حل الدولتين، فيجب أن نتوحد على مفهوم الدولة التي نريد، سواء كانت حسب قرار التقسيم أو دولة في الضفة وغزة، حتى إن كانت دولة على كامل فلسطين التاريخية فالمهم هو توافق وطني على هدف يناضل كل الفلسطينيين من أجله تحت قيادة وحدة وطنية، آخذين بعين الاعتبار عدم جدية إسرائيل في التعامل مع حل الدولتين وعدم قدرة المنتظم الدولي الآن على إجبار إسرائيل على الانسحاب من كل الأراضي المحتلة في العام (1967) بما فيها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين. هذا يعني أن الدولة هي إحدى المعارك التي على المشروع الوطني التحرري خوضها، وقد يضطر، أيضاً، لخوض معارك ضد التوطين والتدويل والوصاية.

إعادة بناء وتأسيس المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني يعني التعامل مع شعب قوامه أكثر من عشرة ملايين فلسطيني في الداخل وفي الشتات، يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة، الأمر الذي يتطلب أن يضع هذا المشروع على سلم اهتماماته رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. مدخل هذا المشروع ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية، بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

لتستوعب الكل الفلسطيني، لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيراً، لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لأن منظمة التحرير ليست حزباً أو فصيلاً، بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم أجمع. هذا المشروع الوطني الجديد يجب أن يُعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة لا تجعل المشروع الوطني ومجمل القضية ملحقة بهذا البعد أو ذلك.

إن لم نتدارك الأمر بالمصالحة الإستراتيجية، فسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك. حركة فتح لن تبقى موحدة، وكان المؤتمر السادس بداية التصدع، فبعد المؤتمر فقدت حركة فتح كينونتها كحركة تحرر وطني ومشاكل تنظيم فتح خصوصاً في قطاع غزة تثير القلق حول مستقبل حركة فتح، وحركة حماس ستشهد مزيداً من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهدئة، وقد تشهد انقسامات داخلية خصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين، وتيار يتجه نحو التطرف. سقوط حكم الإخوان في مصر وتصنيفها كجماعة إرهابية وما يجري في سوريا سيزيد من مأزق حركة حماس. بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل، وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين، إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضاً للحالة الوطنية، بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية.

التخوفات الأكثر مأساوية هي فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريباً حرباً أهلية في قطاع غزة. إسرائيل لن تُمكِّن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية، وحتى تبعد الأنظار عما يجري في الضفة، وحتى تلهي الفلسطينيين وتُرضي أصدقاءها ممَّن لهم تطلعات سلطوية غير قادرين- أو غير مسموح لهم- على تحقيقها في الضفة، فستخلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع، كما سبق وهيأت المناخ لـ(الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو (2007). حرب أهلية حول مَن يحكم قطاع غزة: حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب،

كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة. سكوت إسرائيل عن حكم حماس في قطاع غزة ليس قبولاً نهائياً أو موقفاً استراتيجياً وليس عجزاً، بل لهدف تكتيكي، وعندما تشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام فستنقل المعركة إلى قطاع غزة، وهناك قيادات فلسطينية، من خارج حركة حماس، كانت ولا تزال تراودها شهوة حكم غزة.

ما طرحنا أعلاه، دعوة أو تحريض على التفكير الاستراتيجي، فنحن ندرك أن الأمور أكبر وأكثر تعقيداً من قدرتنا أو قدرة أي كاتب على إنجاز مشروع بهذا الحجم. ما يجعلنا متفائلين بإمكانية تجاوز المرحلة الصعبة هو ثقتنا بشعبنا وعدالة قضيتنا، ولأن العمل على هذه الإستراتيجية الجديدة لن يكون من نقطة الصفر، فهناك حضور بتاريخ متجذر للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، وتاريخ نضالي فرض على العالم أن يعترف للفلسطينيين بالحق في دولة مستقلة، أيضاً هناك حقيقة أنه بالرغم من كل أشكال الفشل والمؤامرات التي تعرضت لها الأحزاب والقيادات السياسية إلا أنها لم تتخل عن الحقوق المشروع للشعب. نعم فشلت في تحقيقها، ولكنها لم تفرط بها.

نعلم أنها مهمة صعبة وشاقة، ولكن مصير الشعوب لا يرتهن بمصير نخب سياسية أو بموازين قوى آنية أو بإرتكاسات عابرة، بل بإرادة الصمود والبقاء عند الشعب، فلنعتبر أن ما جرى انتكاسة وفشل لمشروع وطني لم تأت الرياح بما تمكنه من الإقلاع، وحيث أن (لكل جواد كبوة)، فيمكن للشعب وقواه الحية أن يتجاوزوا ويتغلبوا على المحنة، فتاريخ صراعنا مع المخطط الصهيوني لم يبدأ اليوم، ومن الواضح أنه صراع مفتوح على المستقبل. فشل السلطة وفشل الحكومتين في غزة والضفة وفشل كل القوى السياسية لا يعني نهاية القضية الوطنية الفلسطينية، بهم أو بدونهم سيستمر الشعب الفلسطيني في خوض معركته الوطنية، بهم أو بدونهم سيكون هناك مشروع تحرر وطني فلسطيني. إن صدقت النوايا يمكن أن تبدأ هذه الإستراتيجية بلقاء موسع للقوى السياسية الفلسطينية ولشخصيات وطنية من المستقلين والمفكرين، ولأن القضية لها الأبعاد المشار إليها يمكن أن يشارك في بدايات هذا اللقاء مثقفون ومفكرون عرب ومسلمون مشهود لهم بدعم القضية الفلسطينية بدون

تحيز لأي محور أو أيديولوجية خارجية، ويمكن، أيضاً، مشاركة ممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

1- المصالحة الإستراتيجية في إطار منظمة التحرير(9)

إذا كانت المصالحة الأولى- مصالحة إدارة الانقسام- تتعامل مع الانقسام الأخير الذي نتج عن أحداث يونيو (2007)، ويمكنها أن تقتصر على حركتي فتح وحماس لأنهما سلطتا الأمر الواقع، وتتحملان المسؤولية الأكبر عن الانقسام، فإن المصالحة الإستراتيجية يجب أن تتعامل مع الانقسام الإستراتيجي السابق على تلك الأحداث والسابق على سيطرة حركة حماس على القطاع، هذه السيطرة وما سبقها وما لحقها من توترات وصدامات مسلحة هي نتيجة وإفراز للأزمة وليست سبباً لها. هذه المصالحة يجب أن لا تقتصر على حركتي فتح وحماس، بل يجب مشاركة كل القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة وشخصيات وطنية وأكاديمية وثقافية، داخل الوطن وخارجه. حركتا فتح وحماس لوحدهما ليستا مؤهلتين لاستنهاض أو صياغة مشروع وطني تحرري.

مدخل هذه الإستراتيجية، كما سبق الذكر، ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية، وليس التوافق على حكومة تكنوقراط، بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني، لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيراً. لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية المتجددة، لأن منظمة التحرير ليست حزباً أو فصيلاً، بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم أجمع. هذه الإستراتيجية الوطنية الجديدة يجب أن تُعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة، بحيث تُوظَف هذه الأبعاد لخدمة المشروع الوطني، وليس إلحاق المشروع الوطني بهذا البعد أو ذلك.

في هذا السياق نقدم المقترحات الآتية حول إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطيني:

1) مجلس تأسيسي للإشراف على إعادة البناء

لا شك أن أول وأهم سؤال يجب التصدي له في سياق الحديث عن إعادة بناء واستنهاض منظمة التحرير هو الجهة التي ستتولى تلك المهمة، فإذا كانت الأحزاب والسلطتان والحكومتان مأزومين، بل تُحملهم الجماهير مسؤولية الأزمة، فكيف يمكن الاطمئنان إليهم ليقوموا بعملية إعادة البناء؟ وإذا كان الشعب يعيش حالة شتات وانقسام حاد، فكيف يمكنه تغيير الأوضاع أو الخروج في ثورة ليقول بإسقاط النظام؟

ونحن نفكر بوضع الميثاق الوطني الذي سيكون بمثابة دستور الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والذي يحدد الثوابت والمرجعيات، نستحضر ما جرى في مصر وتونس، أيضاً تجارب ثورية سابقة حول وضع الدستور، فالميثاق سيكون بمثابة دستور الشعب الفلسطيني للمرحلة المقبلة. الآلية التي نراها للقيام بمهمة إعادة البناء هي توسيع الإطار المؤقت المكلف ببحث تطوير منظمة التحرير الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة من خلال إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشعبية وشخصيات وطنية أكاديمية ومهنية من الداخل والخارج ليصل العدد حوالي المائة والخمسين عضواً، و يقوم هذا الإطار بالتوافق على الأعضاء الجدد، على أن لا تزيد نسبة ممثلي الأحزاب والفصائل عن ثلثي أعضاء الإطار القيادي الجديد.

يصبح الإطار الجديد بمثابة (مجلس تأسيسي) يتكلف بعملية إعادة بناء المنظمة كما نصت على ذلك وثائق الوفاق الوطني وورقة المصالحة المصرية، ويشمل ذلك صياغة ميثاق المنظمة، ويمكن الاستئناس بوثيقة الوفاق الوطني بهذا الشأن، كما يمكن لهذا (المجلس التأسيسي) الاستعانة بخبراء من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ليُضفى على الميثاق بعداً قومياً وإسلامياً. ويمكن لهذا المجلس، أيضاً، أن يقترح مسمى بديلاً لمنظمة التحرير إن لزم الأمر، ويتم مراسلة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية لاعتماد المسمى الجديد، أيضاً إعادة صياغة وتحديد علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية وبالدولة التي اعتُمدت كمراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2) التراضي والتوافق بديل عن الانتخابات

بالرغم من أن الانتخابات عنوان الديمقراطية، وهي المقياس الرئيس على شرعية من يتولى السلطة والحكم، إلا أن آلية الانتخابات ليست مدخلاً وحيداً لحل الإشكاليات السياسية لشعب يخضع للاحتلال ومنقسم انقساماً حاداً أيديولوجياً وسياسياً وجغرافياً. قد رأينا كيف أن نتائج انتخابات يناير (2006) بدلاً من أن تحل استعصاءات النظام السياسي، زادت الأمور سوءاً، وأدت إلى حرب أهلية، ثم الانقسام الذي نعيشه اليوم، ولذا نرى أن التوافق والتراضي مدخل يجب التفكير به وأخذه بعين الاعتبار في عملية إعادة بناء المنظمة إلى حين توفر الظروف المناسبة للانتخابات. ولذا نرى أنه بعد وضع مسودة الميثاق من المجلس التأسيسي المُشار إليه ومصادقة كل الفصائل والأحزاب السياسية عليه، يتم عرضه على استفتاء شعبي في الضفة وقطاع غزة، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة لجميع الفلسطينيين، ونقترح أن تكون النسبة المطلوبة ثلثي أصوات المصوتين. وإن لم تسمح إسرائيل بإجراء الاستفتاء، تتم إجازة الميثاق بالتوافق أو بالانتخاب داخل المجلس التأسيسي.

وفي حالة تعثر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني كما نصت على ذلك وثيقة المصالحة، وفي حالة إقرار الميثاق من خلال الاستفتاء- بأغلبية الثلثين- يصبح المجلس التأسيسي أو الإطار القيادي المؤقت الموسع بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد.

3) تفعيل وإعادة النظر في دوائر منظمة التحرير ومقراتها

مطلوب تفعيل دوائر منظمة التحرير، وإعادة النظر في وجود بعض دوائر منظمة التحرير القديمة، والعمل على التنسيق وتوزيع الصلاحيات بين دوائر المنظمة ومؤسسات الدولة الوليدة- في حالة وجود إرادة بخوض معركة الدولة- حتى يتم تجاوز التضارب في الصلاحيات الذي كان يحدث بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة. لا شك أن حالة السيولة السياسية أو عدم الاستقرار في العالم العربي، وكذا الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الدولة الفلسطينية سيجعل من الخطورة وضع دوائر منظمة التحرير في مكان واحد، ولذا نقترح أن تتوزع هذه الدوائر أو المؤسسات مؤقتاً في أكثر من مكان. ونرى أنه من المفيد أن يكون مقر المنظمة داخل قطاع غزة بعد أن

يصبح قطاع غزة جزءاً خاضعاً للشرعية الوطنية الناتجة عن المصالحة، ولا مانع من تواجد غالبية مؤسسات المنظمة في الضفة وغزة حتى في ظل الاحتلال، فحال مؤسسات المنظمة سيكون كحال مقرات الأحزاب، ويمكن لبعض المؤسسات أن تتواجد في دولة عربية أو أكثر يمكن التوافق عليها من بين الدول الأكثر استقراراً.

4) مصادر تمويل مؤسسات ونشاطات منظمة التحرير

الأزمة المالية لمنظمة التحرير ترجع في جزء منها إلى أن المصادر الممولة والداعمة باتت تحول المال إلى السلطة بدلاً من المنظمة، ولكون السلطة الفلسطينية همشت المنظمة وألحقتها بها مالياً، وعليه فإن أزمة السلطة المالية تنعكس على المنظمة والشروط التي تخضع لها السلطة في عملية التمويل تنسحب على المنظمة. الأمور قد تتغير في حالة إعادة الاعتبار للمنظمة بالمصالحة، ومن خلال ما سيطرأ على وضع السلطة من تغييرات بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب.

ومن جهة أخرى، وفي حالة إنجاز المصالحة وإعادة بناء التمثيل الفلسطيني ومنظمة التحرير بنية حسنة، يفترض أن الملايين التي تتدفق على الأحزاب مباشرة ستذهب إلى الصندوق القومي لمنظمة التحرير أو إلى خزينة الدولة، وعلى منظمة التحرير أن تراقب مصادر التمويل الخارجية للأحزاب، كما أنه من خلال إعادة النظر في العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة التي يُفترض أن تتحرر من التزامات أوسلو، فإن الدول العربية والصديقة ستقدم مساعداتها إلى منظمة التحرير أو المرجعية الجديدة مباشرة، وليس إلى الأحزاب أو السلطة.

بعد إعادة بناء منظمة التحرير التي ستمثل الكل الفلسطيني، يمكن للمنظمة المتجددة أن تدخل في اتفاقات وتفاهمات مع الدول العربية والإسلامية لتأمين تغطية مالية ثابتة للمنظمة، وللبحث في آلية لجمع مساهمات من الفلسطينيين المقيمين في الشتات كما كان الأمر سابقاً حيث كان يتم اقتطاع نسبة (5٪) من مداخيل الفلسطينيين العاملين في الدول العربية. ويبقى كل هذه الأمور معلقة بما ستؤول إليه المصالحة من جانب، وبمستقبل السلطة بعد قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو، كما أن إعادة النظر باتفاق باريس الاقتصادي قد يوفر مداخل جديدة للفلسطينيين.

5) إشكالية الصفة التمثيلية للمنظمة ووظائفها

كما سبق ذكره، فإن المجلس التأسيسي المشار إليه سيشكل لأول مرة بالتوافق وهو الذي سيبحث في أمر تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق المصالحة، وإن كنا نعتقد أنه في ظل تصاعد العدوان والتهديد الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة وغزة، وفي ظل حالة عدم الاستقرار في العالم العربي، وفي ظل الانقسام الجغرافي وتوابعه، فإن (التراضي والتوافق) على أعضاء المجلس الوطني سيكون الحل الأنسب. أما بالنسبة إلى اللجنة التنفيذية، فيجب أن تنتخب من داخل المجلس الوطني الجديد على أساس نسبي حتى يمكن ضمان تمثيل عدد كبير من الأحزاب والشخصيات الوطنية، ويتم انتخاب رئيس المنظمة مباشرة من المجلس الوطني (المجلس التأسيسي).

وبالنسبة إلى فلسطينيي الخط الأخضر، فإن صيغة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية داخل الخط الأخضر، تم تجاوزها بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة، وستصبح متجاوزة أكثر بعد قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو، وسيبقى الأمر منوطاً بتداعيات ما بعد إعادة بناء المنظمة ومستقبل عملية التسوية. نقترح في هذا السياق، وبالنسبة إلى التجمعات الفلسطينية الأخرى خارج الوطن، أن تُشكل (لجان الأخوة الفلسطينية) أو تطوير وتوسيع مؤسسة (الجالية الفلسطينية) الموجودة في أكثر من بلد، بحيث يفرز الفلسطينيون في كل تجمع ومن خلال الانتخابات حيث يكون ممكناً، أو تختار القوى الفاعلة في كل تجمع من يمثلهم ويكون عدد المندوبين متناسباً مع عدد التجمع، وهذا ينطبق على فلسطينيي الخط الأخضر والأردن ولبنان وسوريا وكل دول الشتات، إلى أن تتاح فرصة إجراء الانتخابات بحرية.

مع أن قرار الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضو مراقب أشار إلى أن ذلك لن يؤثر على الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، إلا أننا نعتقد أن تساؤلات كبرى تطرح حول مستقبل المنظمة وقيمتها وصفتها التمثيلية بعد صدور القرار خصوصاً إن فشلت المفاوضات، وقرر الرئيس العودة إلى الشرعية الدولية لاكتساب العضوية الكاملة للدولة، إضافة إلى التخوفات التي يطرحها البعض فيما يتعلق باللاجئين و(الحقوق التاريخية) وحق تقرير المصير، وهم محقون، يمكن تبديدها من خلال

التمسك بكل القرارات الدولية الخاصة بفلسطين، ومن المعروف أن قرارات الشرعية الدولية لا تسقط بالتقادم، ولا تسقط إلا إذا تم التصويت على قرار دولي من نفس جهة الصدور يلغي القرار السابق كما جرى مع القرار الذي صدر عن الجمعية العامة (1975) حول اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، تم إلغائه في العام (1992) بتصويت في الجمعية العامة على إلغائه.

6) إشكالية تمثيل الفلسطينيين في الأردن

شهدت الأشهر التي سبقت التصويت على قرار عضوية فلسطين حديثاً علنياً أحياناً وفي الكواليس حيناً آخر حول البديل الأردني وإيجاد صيغة من العلاقة بين سكان الضفة والأردن، بل تحدث الأمير حسن بوضوح عن عودة الدور الأردني في الضفة. زيارة الملك عبد الله لرام الله يوم الخميس (7-12-2012) وإن كانت بددت بعض المخاوف، إلا أننا نعتقد أنها تعبر عن انشغال إن لم يكن قلقاً أردنياً من تداعيات الاعتراف بفلسطين دولة على وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ومستقبل العلاقة بين البلدين.

سيكون من الصعب إجراء انتخابات في الأردن لعضوية المجلس الوطني، أو للتصويت على الميثاق بدون تفاهمات مسبقة بين الرئيس (أبو مازن) وملك الأردن على أن مشاركة الفلسطينيين/ الأردنيين في الانتخابات حالة استثنائية لا تتعدى دلالتها السياسية على المساهمة في إعادة بناء منظمة التحرير، وأن المشاركة لن تغير شيئاً في الوضعية القانونية والسياسية للمشاركين، وأن مسألة المواطنة ستبقى شأناً أردنياً. وفي حالة عدم إجراء الانتخابات، وهذا ما نعتقد، يرسل الفلسطينيون في الأردن الذين يريدون ترشيح أنفسهم لعضوية المجلس الوطني بأسمائهم أو قوائمهم إلى المجلس التأسيسي المشار إليه للتصويت عليها.

7) حول مصير السلطة الفلسطينية

سيكون مصير السلطة مطروحاً للنقاش بعد إعادة بناء منظمة التحرير، ذلك أن السلطة القائمة سلطة حكم ذاتي منبثقة عن اتفاقية أوسلو، كما أن أحزاب فلسطينية خصوصاً حركتا حماس والجهاد

الإسلامي غير مشاركة فيها، حتى صح القول إنها سلطة حركة فتح، وفي حالة إعادة بناء المنظمة لتستوعب الكل الفلسطيني، ولتصبح مركز الثقل في الحياة السياسية، فمن البديهي أن تكون كل الفصائل مشاركة في السلطة ولها رأي فيها. هذا الأمر يتطلب توافق على وجود السلطة ودورها، كما سيتم طرح موضوع الحكومة بعد إعادة بناء المنظمة. هذه التساؤلات ستصبح أكثر إلحاحاً وتعقيداً في حالة فشل المفاوضات والعودة إلى الأمم المتحدة. مثلاً؛ هل ستستمر الحكومة كحكومة سلطة حكم ذاتي؟ أم ستتحول إلى حكومة دولة فلسطين؟ وهل ستستمر الحكومة والسلطة في إطار مرجعية اتفاقية أوسلو أم ستصبح مرجعيتها القرار الدولي الجديد والأمم المتحدة؟ وهل ستكون علاقة الدولة بمنظمة التحرير نفس علاقة السلطة بمنظمة التحرير؟

من الملح اليوم التفكير في وضع السلطة والحكومة، فلا يُعقل بعد إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية والمصالحة والاعتراف بفلسطين دولة أن يستمر الفلسطينيون خاضعين لسلطة حكم ذاتي مرجعيتها اتفاقية أوسلو. المطلوب أن تصبح منظمة التحرير المتجددة والقرار الأممي حول الدولة المرجعية الأولى للفلسطينيين وللسلطة الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب قراراً واضحاً من الرئيس بالتخلي عن اتفاقية أوسلو، وممارسة السيادة على أراضي الدولة ولو بشكل متدرج. وما بعد إعادة بناء المنظمة وإلى حين قيام الدولة، تتولى منظمة التحرير قيادة السلطة والحكومة.